

## المذهب الديمقراطي .. دراسة تحليلية ونقدية



د . حسن بن محمد الأسمراني (\*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم  
بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تقف هذه المقالة مع مفهوم الديمقراطية أو المذهب الديمقراطي وفق رؤية تحليلية  
تقتضي المفردات المتنوعة المهمة ذات الصلة بالمفهوم؛ لكشف العلاقة بين الأصل والفرع  
في مكوناته؛ وبين النظري منه والعملي؛ والمفاهيم والأدوات، وذلك وفق رؤية  
إسلامية، يبعدها المهمين: النقد والتحديد. وهدفها: تحديد موقفنا الإسلامي الحضاري  
من مفهوم الديمقراطية: نقدياً، وتأصيلياً، وتحديدياً.  
وسيكون الحديث بإذن الله وفق المحاور التالية:  
مقدمة:

١- مدخل

٢- ظاهرة الاهتمام بالديمقراطية

٣- أهمية الموضوع ومنهجية البحث

---

(\*) جامعة الملك خالد، أمها، المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: مستويات دراسة الأفكار الغربية الحديثة (الديمقراطية)

المطلب الأول: الأصول (أصول الأفكار)

١- العلمانية

٢- الإنسانية

٣- العقلانية الأداتية المادية

المطلب الثاني: المجالات (المجال السياسي)

١- تعريفه

أ- الأمن والرزق

ب- الاستبداد والفساد

٢- ماهية الديمقراطية (عناصرها الجوهرية)

أ- الانتخابات

ب- التشريع

المطلب الثالث: التطبيقات (أدوات التطبيق والتنفيذ)

١- أدوات الإدارة

٢- أدوات التعبير

٣- أفق المشاركة

المبحث الثاني: أين هو دور الفكر الإسلامي؟

١- الدور النقدي

٢- الدور التأصيلي

٣- الدور التجديدي

الخاتمة مع قائمة المراجع

\*\*\*

## مقدمة:

## ١- مدخل

تأتي هذه المقالة حول الديمقراطية في وقت يحتدم فيه الحديث حولها، وبخاصة بعد الثورات العربية التي أعادت الاهتمام بها، ويمكن أن نرصد أربع مراحل تاريخية حديثة للعناية بالديمقراطية، أولها بداية القرن العشرين الميلادي مع التحولات العميقة التي طالت الواقع الغربي ومنها الحرب العالمية الأولى وتبعاتها (١٩١٤-١٩١٨)<sup>(١)</sup>، والثانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، والثالثة بعد سقوط جدار برلين (١٩٨٩) واختيار دولة الاتحاد السوفيتي (١٩٩١) والدولة اليوغسلافية بعد (١٩٩٠)<sup>(٢)</sup>، ومن المؤكد أن هذا السقوط قد أوجد فراغاً واسعاً نجحت الديمقراطية في ملئه وقت الحيرة الفكرية في البحث عن بديل<sup>(٣)</sup>، والرابعة مع الثورات العربية الحالية وبخاصة تونس ومصر وليبيا وغيرها، وإذا كانت الثلاث الأولى خارج العالم الإسلامي غالباً، فإن الرابعة تتحرك داخل البيئة العربية من العالم الإسلامي، وبخاصة أن بعض البلدان الإسلامية غير العربية قد قطعت شوطاً كبيراً في المجال الديمقراطي، دراسة

(١) ينظر الديمقراطية، تشارلز تيلي، ص ٨١ والمؤلف يتحدث عن موجات الديمقراطية، الأولى بدأت سنة ١٨٥٠، والثانية سنة ١٩٠٠، و"موجات الديمقراطية" كتاب لجون ماركوف، وينظر حول مفهوم الموجات.. ص ٣٣٢، ونظرية الموجات قد تكون متشائمة من نمو متساعد للديمقراطيات وتقليل الأنظمة الاستبدادية، وهذا ما يشير له الفصل الأول من كتاب نهاية التاريخ لفوكوياما، ص ٢٤، وهناك من يرى أن الذي ابتكرته أوروبا قبل القرن العشرين ليس الديمقراطية بل الدولة، ينظر تحليل ذلك في: ما الديمقراطية؟ آلان تورين، ص ١٣٣، ومن الأحداث المهمة عربياً وقت الثورة الناصرية، ظهور كتب عن الديمقراطية، ومن أشهرها (الديمقراطية في الإسلام للعقاد) و(الديمقراطية أبداً لخالد محمد خالد)، وقد كانت كتابة العقاد بمثابة الجواهر الإسلامي في هذا المجال، ويُعد كتاباً مهماً في هذا الموضوع، وهو أحسن من كتاب خالد محمد، وقد وضع خالد محمد تعديلات مهمة في الطبعة الرابعة. وكذا (دراسات في الديمقراطية المصرية .. طارق البشري) فهي في مجملها أيضاً دراسات حول ثورة يونيو (١٩٥٢).

(٢) المرجع السابق، تشارلز، ص ٨٤، وفي: حول الخيار الديمقراطي .. دراسات نقدية، برهان غليون وآخرون: أن الاهتمام في العالم العربي بدأ مع السبعينيات الميلادية، وازداد مع الضغط العالمي أواسط الثمانينيات، ص ٩.

(٣) ينظر الرأسمالية أم الديمقراطية .. خيار القرن الواحد والعشرين، مارك فلوربايه، ص ١٢.

وتطبيقاً<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء هذا الاهتمام العالمي والإسلامي بهذا المصطلح أتت أهمية البحث فيه، ومع أن الحديث في الديمقراطية طويل وكبير إلا أنه مستمر، وبما أنها مرتبطة بمتغيرات فإنه من الصعب إنجاز القول الأخير فيها، كما إنه إن كثُرَ الحديث عنها في الثقافة الغربية فإنه قليل في الثقافة الإسلامية، وهذا يعني أن الباب مازال في أوله للمشاركات البحثية.

## ٢- ظاهرة الاهتمام بالديمقراطية في البيئة الإسلامية:

في ظل تحولات عالمية بدأت بأفغانستان أيام الاتحاد السوفيتي، مروراً بسقوط جدار برلين، وما تبعه من اتجاهات موجهة للنظم الشيوعية، وتحولات نحو الديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالي، ثم ظاهرتي البث الفضائي والإنترنت (الإعلام والاتصال) ودورهما الكبير في تقريب المسافات وإعطاء التيارات الفكرية مساحة كبيرة للتعبير عن آرائها، وحروب ضخمة حركتها أطراف عالمية داخل البلاد الإسلامية: أفغانستان والشيستان وكوسوفا والصومال والعراق وغيرها، أرهقت المسلمين وكلفتهم ضحايا بالآلاف فضلاً عن الدمار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي وغيرها من الولايات، وختمت بما يسمى بحرب الإرهاب.

وانجذب بسبب تلك المتغيرات التفكير العالمي إلى الوضع الإسلامي ليفكر فيه، وخرج بخلاصات متسعة: بلاد متفجرة، ويأكل بعضهم بعضاً، ولا مخرج من هذا الوضع المأساوي إلا لأسوأ منه، ونسي الغرب أو تناسى أنه مشارك أساسي في أغلب

(١) ينظر بيان من أجل الديمقراطية، برهان غليون، ص ١٠، وقد ذكر طارق البشري ملاحظة عن البلدان التي تأثرت بالفكر الاشتراكي بأن الديمقراطية قد تأزمت فيها بخلاف البلدان التي لم تتأثر به، فاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج والهند وغيرها عاشت تجارب ديمقراطية ناجحة بخلاف البلدان العربية والأفريقية وأمريكا الجنوبية التي انتشر فيها الفكر الاشتراكي أبان الاتحاد السوفيتي أو الأحزاب الماركسية والشيوعية، دراسات في الديمقراطية المصرية، ص ٢٦٤، وللأسف فالفكر السياسي العربي قد أخذ أسوأ ما في الفكر الغربي من أنظمة استبدادية، مثل: القومية، والشيوعية، والماركسية، ويذكر "فوكوباما" أن الديمقراطية حالياً هي (المطمح الوحيد في مختلف المناطق والثقافات في كوكبنا)، نهاية التاريخ، ص ١٠.

هذه الأدوار، ونسي أنه قد عاش هذه الظاهرة المأساوية إلى منتصف القرن العشرين. ولكن جاءت مفاجئات جديدة نبعت بداية أمرها من خلال وسائل "الإعلام الجديد" وشبكات التواصل الاجتماعي، متمثلة في ظاهرة الشباب الواعي المتحرك من خلال هذه النوافذ الإعلامية الجديدة: المواقع والمنتديات وشبكات التواصل ومواقع تبادل الملفات، وبخاصة: "الفيس بوك" و"البيوتيوب" و"التويتر" وغيرها، مع توظيف غير مسبوق للصورة، انبثق منها ثورات انطلقت من تونس ثم مصر، وقامت على إثرها ثورة ليبيا، مع تحركات هنا وهناك، اليمن وسوريا وغيرها، وكان للشباب دور بارز في أغلبها.

والأمر الواضح في هذه المرحلة هو هذه التحولات الجارفة، وهي في نظر البعض تحولات حتمية يصعب الوقوف أمامها، ومن لم يسايرها فسوف يخسر كل شيء، فهم يرون بأن زمن الهدوء والاستقرار قد ولّى، ونحن نتعامل مع أجواء متحركة يصعب تثبيتها. وهناك عوامل تجعلها أشدّ حركة: كثافة الشباب في المجتمعات الإسلامية بخلاف البيئات الأخرى، والشباب يتميز بحبوية ونشاط؛ ووسائل إعلام تفاعلية لا تسمح للمنخرط فيها بالسلبية المعهودة، لا بد أن تفكر وتشارك، وكانت مسرح نشاط الشباب؛ ووعي واسع في شرائح المجتمع بالواجبات والحقوق، فهناك شعور عالي بالمسؤولية والعطاء والمشاركة المفيدة، وتبرز في حيوية الشباب وغير الشباب في فعل الأعمال التطوعية، وفي المقابل لم يعد أحد يرضى في زمن ثقافة الحقوق بالانتقاص من حقوقه، وهو يشعر أن المسألة لا تتعلق بكرامته كفرد، وإنما بكرامة مجتمع كامل أو أمة كاملة. إلى غير ذلك من العوامل المحركة للجو الاجتماعي.

وعندما تتحرك المجتمعات فلا بد من أفكار تُعبّر بها عن حركتها، ولا يمكن تصور مجتمعات تتغير كل هذه التغيرات دون أفكار تعيش من أجلها، أو تُوجه مسيرتها. وعندما تكون الأفكار نابعة من الأكثر فهي أقرب لحقيقة الثورات والتغيرات العميقة،

أما عندما تكون من قبل مجموعة قليلة، نخبوية غالباً، فهناك مفاهيم أخرى تعبر عنها، مثل: التغيير والإصلاح، ومن الواضح أن أحد أكثر المفاهيم شيوعاً هذه الأيام هو مفهوم "الديمقراطية".

### ٣- أهمية الموضوع ومنهجية بحثه:

من الواضح أن الديمقراطية تعدّ من أبرز الأفكار اشتهاها اليوم، فيكون من المهم عدم تركها في الفضاء الثقافي دون دراسات فكرية متواصلة، ومما يبين الأهمية:

١- حاجة المجال السياسي للعناية البحثية وفق رؤية إسلامية، وبخاصة مع أفكاره المشهورة، مثل الديمقراطية، فهذا المجال مقارنة مثلاً بالمجال الاقتصادي لم يحظ بعناية كبيرة، يقول "علي أدهم": (العناية بالسياسة ومحاولة تعرف مذاهبها، واستطلاع أسرارها، هي طابع هذا العصر.... وقد تسلطت السياسة على العقول، وتغلغلت إلى كل منحى من مناحي الحياة، فالضرائب التي تفرض علينا، والعدالة التي ننشدها ونحتمي بها واستتاب الأمن أو اضطراب حبله في أيام السلم، وإثارة الحروب وما ينشأ عنها من تدمير وتخريب، ومدى ما يسمح لنا به من حرية في العمل أو في القول، وسائر مقومات حياتنا، وأسس وجودنا، أصبحت كلها تتأثر بالسياسة وتتلون بلونها)<sup>(١)</sup>، وغالباً ما ترجع الأنظمة البشرية لنظامين: نظام يلغي إرادة الفرد لمنع الفوضى فيظهر الاستبداد، ونظام يلغي إرادة الدولة لمنع الاستبداد فيظهر التفرق، وقد يكون القانون الذي يحترمه الجميع هو فيصل التفرقة<sup>(٢)</sup>.

٢- الأفكار وقت التغيرات الاجتماعية تحتاج إلى تحليل وتمعن، فهناك موجة عارمة

(١) المذاهب السياسية المعاصرة، ص ٥، وقد كتب هذا النص وقت وجود أربعة مذاهب ذات ضجة عالمية: النازية والفاشية والشيوعية والديمقراطية، وقد سقطت ثلاثة تُعظّم إرادة الدولة على حساب إرادة الفرد، ص ١٠.  
(٢) يذكر د. فايز أبو جابر في كتابه: "الفكر السياسي الحديث" عن توما الأكويني المعاصر لشيخ الإسلام ابن تيمية أنه لم يشجع الديمقراطية لأنها تقتل الوحدة الاجتماعية ولم يشجع الدكتاتورية لأنها تقتل العدالة، وشجع الملك الذي يحترم القانون والعدالة، مع اعتراضه على فكرة الحق الإلهي للملك، ص ٣٤-٣٥، ٣٧.

نحو الديمقراطية أو نحو مكوناتها، فلا يصح إغفال هذا التوجه من الدراسات الإسلامية الفاحصة.

عادة تتأثر الأفكار بالواقع العام المحيط بها، ففي زمن ثورات الاستقلال ظهرت أفكار قُبلت وقتها بسبب الواقع آنذاك، ويغلب عليها، تعظيم دور الجيش، والأمن، والاستبداد، من أجل مواجهة الاستعمار وتحقيق السيادة والاستقلال، بخلاف اليوم، فالأفكار ترتبط بتحول عالمي، يقوم على الحقوق والحريات والتنوع وتوسيع المشاركة.... فتلك الثورات قادتها حركات عسكرية هدفها الاستقلال ودفع الاستعمار، بينما الثورات الحالية قادتها حركات مدنية هدفها الكرامة المفقودة بسبب الاستبداد والفساد...

٣- الأفكار وقت الاضطراب في حاجة لدراسة منهجية متأنية؛ لكي لا تكون الأحكام حولها مشوشة ومضطربة ومتناقضة. فإنه مما يلاحظ أنه عندما تكون التغيرات مضطربة، والنفوس متوترة، تأتي عندها المواقف في طرقي نقيض، فتكون الأفكار البارزة وقتها معرضة للخلط، ويكون التصور مشوشاً، وتظهر الأحكام مضطربة، وهذا طبيعي لكثير من الأفكار التي لا ندرسها إلا إذا وقعنا في توتر معها، بل بعض الأفكار وقت الشهرة تُملأ بآمال كبيرة ثم مع الزمن تُفَرِّغ منها، وتصبح دراستها من جديد مهمة ملحة<sup>(١)</sup>.

٤- كثرة المتحدثين باسم المسلمين وباسم الإسلام عن مفهوم الديمقراطية، ثم تجدها بعيدة أو عندها تخليط في هذا المجال، وازداد الخلط مع كتابات عن الحركات الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية تجعل من تجاربها تمثيلاً للموقف الإسلامي من الديمقراطية، بينما هو في الحقيقة تصورها الخاص الذي لا يصح تعميمه.

(١) دراسات في الديمقراطية المصرية، طارق البشري، ص ٢٤٥.

### منهجية البحث:

تسير الدراسة من أجل تحقيق هدفها في ضوء منهجيتين متتابعتين متلازمتين: التحليل والنقد، فمن خلال التحليل تتحدد العناصر المختلفة لمفهوم الديمقراطية، والروابط التي تؤلف بين هذه العناصر، ويظهر حجم كل عنصر ودوره، وبدون منهجية التحليل يصعب الوعي الحقيقي بالمفهوم، ويتداخل معه منهجية النقد، التي تضع الباحث في تفاعل إيجابي مع المفهوم بكل مكوناته، ومن خلاله يتحدد موقف الباحث اللاحق من المفاهيم المقبولة والمرفوضة، وجوانب التأصيل والتحديد المتبعة. إذاً، سيكون الحديث عن أشهر فكرة اليوم في مجال السياسة، وهي الديمقراطية؛ وذلك أن السياسة اليوم هي اللاعب البارز في مجتمعات البشر، وأشهر فكرة سياسية يتحدث عنها العالم هي الديمقراطية، فالديمقراطية تعم العالم تقريباً، وهي في أفضل صورها موجودة في البلاد الغربية واليابان وبعض الدول الآسيوية. وقد برز هذا المفهوم بقوة أثناء الثورات العربية الحالية، أو برزت بعض مكوناته أو آلياته. وإن كان الحديث عن هذا المفهوم بمكوناته موجود قبل هذه الأحداث إلا أن هذه الأحداث قد نشطت الكلام فيه، وانظر اليوم حجم الحديث عن المظاهرات أو الثورات، وعن الدستور، وعن الانتخابات، والمحالس، والحقوق والحريات، والأحزاب، والقضاء المستقل، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من المكونات المرتبطة بالديمقراطية خصوصاً أو المجال السياسي عموماً.

\*\*\*



## المبحث الأول

### المستويات الثلاثة للأفكار

أحد المداخل المهمة لفهم الديمقراطية هو النظر إليها في شكلها المتكامل، أصولها وموضوعاتها ومحتواها وأدواتها، وعلاقة تلك الأمور ببعضها، عموديا وأفقيا، وهذا مفيد في الفهم، ومفيد في بناء المواقف الفكرية. وبما أنها فكرة نجحت في البيئة الغربية، فستبحث من خلال النظر إليها في هذه البيئة، وهي بيئة قد عبأت المفهوم بحمولة فكرية غريبة ثقيلة الوطأة.

ستحلل الموضوعات المرتبطة بالديمقراطية لثلاثة مستويات: "الأصل" و"المجال" و"التطبيقات"، وهذا الترتيب المنهجي لا يكون مناسباً للقارئ اليومي، فهذا القارئ قد يبدأ من التطبيقات أو من المجال. ويتناول المبحث ذلك في ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول: مستوى الأصول

يُعنى في هذا المستوى بالأفكار الكبرى ذات التأثير المركزي على مجالات النظر والعمل، فهي أصول كلية ترجع لها المجالات المختلفة، وبما أن الديمقراطية نشأت في البيئة الغربية فإن من أهم أصول الفكر الغربي ما يلي: العلمانية، الإنسانية، العقلانية الأداتية، الرؤية المادية، وغيرها<sup>(١)</sup>.

فهذه الأصول الفكرية تنطلق منها أغلب مجالات الحياة، أو تحتكم إليها. فتبرز العلمانية في المجال السياسي مثلاً، لتكون بمثابة الحارس الثقافي لهذا المجال من تدخل الحكم الديني فيه، بحيث يُبنى هذا المجال بعيداً عن الدين، يقول "آلان تورين": (نعتقد أن الديمقراطية حققت الفوز وأنها تفرض نفسها اليوم على أنها الشكل الطبيعي للتنظيم

(١) تختلف أبحاث المفكرين حول تحديد أصول الفكر الغربي، وقد جعلها المفكر طه عبدالرحمن في ثلاثة: العلمانية والإنسانية والعقلانية الأداتية، ينظر كتابه: الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص ٨٤، وكتابه: روح الحداثة، ص ٢٤، ص ١٠٠، وينظر نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد مفتي، ص ٢١ وما بعدها، الأسس الفلسفية للعلمانية، عادل ظاهر، ص ٣٦١.

السياسي، والمظهر السياسي لحدثة يُعتبر اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي والعلمنة تعبيرها الثقافي<sup>(١)</sup>، (فلم يعد بوسعنا أن نتصور ديمقراطية ليست تعددية وعلمانية أيضاً)<sup>(٢)</sup>.

وبسبب الرؤية العلمانية والعقلانية الساذجة النابذة للغيب وقع الابتعاد عن الدين وقيمه ومثاليته في توجيه المجال السياسي، لقد أدارت النظرية السياسية الحديثة ظهرها للدين منذ "ميكافيلي" وإلى الساعة، واستغلت الدولة من أجل فرض هذه الرؤية العلمانية<sup>(٣)</sup>.

ومن أعظم الأفكار المرتبطة بمجال الديمقراطية فكرة "حكم الشعب"، فبسبب الأصل العلماني كان التصور الظاهر هناك هو الذي يرى بأن دور الشعب لن ينجح ما لم يُبعد الديني عن الحكم، وأصبح حكم الشعب مشروطاً بعدم تعبيره عن معتقداته أثناء ممارسة الحكم، وهذا يعني أنه لو وجد أصل فكري آخر فستكون نتائجه العملية مغايرة.

وتبرز الإنسانية أيضاً، لتكون قيمة في توجيه الأفكار نحو كرامة الإنسان وحفظ

(١) ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية. آلان تورين، ص ١١.

(٢) السابق، ص ١٧، أيضاً، ص ٥٨، ومن مداخل العلمانية ولكن بغير اسمها من يفرق بين الأخلاق والسياسة، فالأخلاق تنظم سلوك الفرد والسياسة تنظم سلوك الجماعة، وهذا ما يذكره طائفة من المفكرين، ينظر مثلاً: الأخلاق والسياسة، إمام عبدالفتاح، ص ٣٧، وص ٧١، مع أن الكتاب يُعدّ موسوعة مميزة في رؤية الفكر الفلسفي للمجال السياسي والنماذج الديمقراطية العالمية المشهورة، وينظر الفرق بين المجالين حسب الرؤية العلمانية كتاب: الأخلاق والسياسة، ريمون بولان، ص ١٩٢.

(٣) ينظر الإسلام والدولة الحديثة، د. عبدالوهاب الأفندي، ص ٣٣، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، د. عبدالوهاب المسيري، ص ١٣٢، ومن التحمسين لهذه النظرة القاصرة عزمي بشارة في: مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدوين، في كتاب: حول الخيار الديمقراطي .. دراسات نقدية، برهان غليون وآخرون، ص ٥٧، وص ٧٢، أيضاً نجد مدافعا عن اشتراط العلمانية لنجاح الديمقراطية وهو: عادل ضاهر في كتابه: أولية العقل، ص ٣٥٦، أيضاً: الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، د. عبدالرزاق عيد، ص ٤٢، ونفس الكتاب: ص ٨٧، وينظر جاهلية القرن العشرين، محمد قطب، ص ٩٨، العلمانية، سفر الحوالي، ص ٢٠٩، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة، ص ١٦٦.

حقوقه وضمان عيشه السعيد، وأعظم فكرة ارتبطت بها في مجال الديمقراطية هي فكرة "الحقوق والحريات"، ولكنها تصورت أن تلك الكرامة لا تتحقق إلا بالانفصال عن الإيمان بالله، وتعظيم أمر عبادته وتوحيده وتطبيق شرعه، وهذه هي الإنسانية المنفصلة عن بارئها، بخلاف إنسانية أخرى تقوم على ما شرعه الخالق لخلقه.

وظهرت العقلانية الأداتية برؤية مادية في بناء نظام سياسي متقن لكنه لإنسان مادي، تهتم بجسده دون روحه<sup>(١)</sup>.

وهنا ملاحظة مهمة، وهي التفريق بين الأصل النظري للأفكار والتطبيق العملي لها، ونخذ مثلاً: ذاك التعارض العميق بين "العلمانية" التي تُستخدم في أوروبا حالياً لمنع المحجبات المسلمات من التعليم والعمل، مع قيمة أصلية في "الإنسانية" قائمة على الحريات والحقوق، فالمسلمة حرة في حجابها ومن حقها أن تتعلم وفق المبدأ الإنساني، ومع ذلك تُحرم منه وفق المبدأ العلماني، وهنا يقع التعارض بين الأصلين من خلال التطبيقات.

والحقيقة أنها ليست إلا مثلاً لمشكلة الأفكار البشرية، وليس هنا موضع نقد هذه الأصول الفكرية، وإنما المقصد بيان علاقتها بالمجال، وإلا فإن الفكر الغربي الحديث قد شَعَرَ بالأزمة المتجددة في تلك الأصول الفكرية، وآثارها على مجالات الحياة، وهناك ورشة عمل ضخمة داخل الفكر المعاصر حول هذه الأصول، ففي دائرة فكر "ما بعد الحداثة" يقام نقد واسع لها، بعد أن ظهرت ثغرات بداخلها. ومن المهم التنبيه إلى أن ذلك النقاش قد فتح الباب من جديد للاهتمام بالموضوع الديني مع تحفظات كبيرة

(١) ينظر الحريات العامة في الدولة الإسلامية، راشد الغنوشي، ص ٨٦، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، د. عبد الوهاب المسيري، ص ٨٠ وما بعدها، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، طه عبد الرحمن، ص ١٩٣، والعقلانية الأداتية من مقترحات مدرسة النقد الاجتماعي الألمانية، ينظر حوله: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، د. عبد الوهاب المسيري، ص ٨٧ وما بعدها.

بسبب الرقابة العلمانية الصارمة<sup>(١)</sup>.

للأسف فهذه الدائرة تغفلها بعض الدراسات الإسلامية المتحمسة للديمقراطية؛ لأنها تفتح الباب لمصاعب شتى لا يرغبون خوضها، منها صعوبة إجابتهم لمنتقديهم حول علاقة المجال بأصوله الفكرية، ومنها استسهال النظر للجزئيات. ولكن الواجب عند إخراج الدراسات الإسلامية أن تدرس العناصر الأساسية في الفكرة، وهذا مجال من مجالات النقد المهم.

وهذا يعني أننا في حاجة ماسة قبل قبول فكرة أو رفضها أن ننظر في أصولها، بحيث نتنبه لآثار تلك الأصول على مكونات المجال، وأيضاً لكي نقوم بعمليات تغيير للأصول عند قبولنا بعناصر موجودة في مجال ما، فلا يصح أخذ فقرة دون أن نضع لها تربتها الجديدة المتفقة مع هويتنا. ومبدئياً فإن أصول الفكر الغربي غير مقبولة في بيئتنا الإسلامية، وهذا يعني أننا في حاجة ماسة لتفحص تمددات تلك الأصول في أي مجال ندرسه، ومن ثم تنقية المجال من آثار تلك الأصول، ثم في حاجة أعلى لعملية اجتهاد إسلامي لوضع أصول إسلامية تملأ الفراغ. إذاً نحن في حاجة لعملين مترامين: نقد الأصول الغربية، واجتهاد إسلامي للبديل المقترح.

**المطلب الثاني: مستوى المجال (المجال السياسي الذي ارتبط به مفهوم الديمقراطية)**  
يعني في هذا المستوى بمجالات الحياة المتنوعة: المجال العلمي، المجال الفكري، المجال الأدبي والفني، المجال الاجتماعي، المجال السياسي، المجال الاقتصادي، وهكذا، وسنجد أنه في كل مجال من هذه المجالات توجد أفكار مختلفة، ولكن واحدة منها قد تنجح في زمن من الأزمان. ومن المهم هنا أن نتابع امتداد الأصول في هذه المجالات. وكل مجال يتميز عن مجال آخر بطبيعة موضوعاته وبنوعية الفاعلين فيه وبأدواته، ولكن المجالات

(١) يغلب على تيارات فكر ما بعد الحداثة تشكيكها في النظام السياسي الغربي الحديث ولكنها لا تحيل لبديل واضح، فهي ذات رؤية متشائمة في هذا الجانب، ينظر ما بعد الحداثة... د. باسم خريسان، ص ٣٢٨ وما بعدها.

تُحِمْنَ عليها رؤى أعلى منها، ففي الغرب كان المجال السياسي مُهيمنًا عليه من قبل الكنيسة حتى القرن السادس عشر تقريباً، ثم انفصل عنها لتُهيمن عليه رؤية أخرى، هي الرؤية العلمانية<sup>(١)</sup>، وقد تتشابه الرؤيتان في بعض الأوقات أو في بعض البلدان الغربية، كما يحدث أحياناً إذا فاز حزب محافظ بتوجه ديني، فإن هناك نوع من التصالحات التي تتم بين الرؤيتين.

### ١ - تعريفه

المجال السياسي مجال مهم، يدور حول موضوع من يحكم؟ وكيف يحكم؟ وكيف يعيش الناس سوياً؟ وفي "المعجم الوسيط" السياسة: (تولي رياستهم وقيادتهم)<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث الصحيح (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء)<sup>(٣)</sup>، قال النووي رحمه الله: (أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه)<sup>(٤)</sup>. وقد نقل ابن القيم عن ابن عقيل قوله فيها: (السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي)<sup>(٥)</sup>، وقال ابن تيمية - رحمه الله - عن "العلم بالسياسة": (علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها)<sup>(٦)</sup>، وذلك أن هذا الباب من الأبواب المتغيرة، فما كان ثابتاً أتت له النصوص الثابتة، وما كان متغيراً وضعت له الأصول الإسلامية التي يرجع لها وتضبط الأقوال وفقها، وقد لقي هذا المجال عناية إسلامية واضحة وذلك لأهميته<sup>(٧)</sup>. ويُعرّف "علم السياسة" في الكتابات المعاصرة بأنه (علم يعنى بدراسة منهج الحياة

(١) ينظر الإسلام: الأخلاق والسياسة، ص ٧٣.

(٢) المعجم الوسيط، ص ٤٩٢.

(٣) البخاري برقم (٣٤٥٥) ومسلم (٤٨٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) شرح النووي على مسلم، ٢٣١/١٢.

(٥) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ١٧.

(٦) مجموع الفتاوى، ٤٩٣/٤.

(٧) ينظر السياسة في الفكر الإسلامي، د. أحمد شلي، الباب الأول بتمامه، ص ٢٥ وما بعدها.

السياسية. ويحاول علماء السياسة الإجابة في هذا السياق عن أسئلة محددة، مثل: ما الأسباب التي تبرر ممارسات الدولة؟ ومن الذين تخدم الدولة مصالحهم؟. تتناول العلوم السياسية بالدراسة والتحليل الأنماط المختلفة للحكومات والأحزاب وجماعات الضغط والانتخابات والعلاقات الدولية والإدارة العامة. تنطوي هذه الأنشطة في إطارها الفردي والجماعي على علاقات إنسانية أساسية. إضافة لهذا، يهتم هذا العلم بدراسة القيم الأساسية، مثل المساواة والحرية والعدالة والسلطة<sup>(١)</sup>.

ويتم هذا المجال في (الدولة)، ومما قيل في تعريف الدولة بأنها التنظيم الذي يسمح لجماعة تاريخية باتخاذ القرارات من خلال امتلاكها السلطة<sup>(٢)</sup>، ولكن كيف تدير البلد؟ هنا تظهر الأفكار، وأشهر فكرة اليوم هي فكرة الديمقراطية.

عندما تقف باحثاً أمام (المجال السياسي) ينبثق أمامك هذا السؤال: من أي الطرق البحثية والنظرية تدخل إليه وإلى الأنظمة القائمة من أجل فهمه؟ وقد ظهرت بحوث تحدد المنافذ المناسبة للدخول إلى هذا المجال، وقد استمعت بقراءة أحدها، وهو: (النظم السياسية العربية .. الاتجاهات الحديثة في دراستها) الذي يحدد الطرق المشهورة التي سلكها الباحثون للدخول في عمق هذا المجال من منتصف الثمانينيات، وهي: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، المجتمع المدني، الاقتصاد السياسي، العلاقة بين الإسلام والسياسة، السياسات العامة، النظام الدولي والتحويلات العالمية، بينما كانت المناهج قبل الثمانينيات، هي: المنهج المؤسسي - القانوني، منهج النخبة السياسية، المنهج الطبقي، منهج الجماعات، منهج صنع القرار، منهج الاتصال وغيرها، وتجد هذه المناهج أصولها في أربع مدارس كبرى في التحليل السياسي المقارن، هي: التحليل

(١) الموسوعة العربية العالمية، مادة "العلوم السياسية".

(٢) ينظر الانتقاد والاعتقاد، ص ١٨، وربما هي المدخل الأشهر في البيئة العربية، ينظر النظم السياسية العربية... د.

حسنين إبراهيم، ص ٥١.

النظمي، والبنائية الوظيفية، والتحليل الماركسي، والمدرسة السلوكية<sup>(١)</sup>. ومن خلال الاستفادة من هذه المنافذ ومن خلال المنظر الإسلامي أحاول تقديم المدخل المقترح لدراسة الموضوع.

### أ- الأمن والرزق: (الحياة الطيبة)

من الطبيعي أن تختلف النظريات في تفسير أصل هذا المجال، ولكن، بعيداً عن هذه النظريات، نجد في القرآن ما يبين أهمية وجود نظام يتحقق به المعاش (ال عمران بتعبير ابن خلدون)<sup>(٢)</sup> والحياة الطيبة، مثل الحديث عن انتظام الحياة بتحقيق مطلبين عظيمين فيها: الرزق والأمن، فلا يجد الإنسان ما يعيقه عندما يطلب الرزق ويسعى في الأرض، فيوفر بذلك احتياجاته الضرورية وغيرها، ويتحقق الرغد في الرزق ويسر وراحة، وفي نفس الوقت يأمن على حياته وحياة من معه، فيعيش دون خوف أو تهديد أو ظلم، قال تعالى: (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) [قريش: ٤] فكيف تقوم حياة مع الجوع والخوف! وقال تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمَنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) [النحل: ١١٢]، قال الشيخ الشنقيطي: (وقوله في هذه الآية الكريمة: مطمئنة، أي: لا يزعجها خوف؛ لأن الطمأنينة مع الأمن، والانزعاج والقلق مع الخوف. وقوله: رغداً، أي: واسعاً لذياً)<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: (وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهْدَىٰ مَعَكَ تَخْطِفُ مِنْ أََرْضِنَا أَوْ لَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [القصص: ٥٧]، والآيات السابقة في أهل مكة قبل بعثة النبي ﷺ، وقد بلغ أمنهم أن من دخلها كان آمناً، ويمجد الأرزاق متوفرة، قال ابن كثير في آية النحل: (فإنها كانت آمنة مطمئنة مستقرة يتخطف الناس

(١) النظم السياسية العربية... د. حسين إبراهيم، ص ٣٥.

(٢) ينظر مقدمته، ٣٢٨/١.

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٤٥٩/٢.

من حولها، ومن دخلها آمن لا يخاف<sup>(١)</sup>، وقال السعدي: (وهذه القرية هي مكة المشرفة التي كانت آمنة مطمئنة لا يهاج فيها أحد، وتحترمها الجاهلية الجهلاء حتى إن أحدهم يجد قاتل أبيه وأخيه، فلا يهيجه مع شدة الحمية فيهم، والنصرة العربية فحصل لها من الأمن التام ما لم يحصل لسواها وكذلك الرزق الواسع. كانت بلدة ليس فيها زرع ولا شجر، ولكن يسر الله لها الرزق يأتيها من كل مكان)<sup>(٢)</sup>.

وهذه البلدة الآمنة مطمئنة التي يأتيها رزقها من كل مكان قد كان ذلك استجابة من الله سبحانه وتعالى لدعوة نبيه إبراهيم عليه السلام، قال الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) [البقرة: ١٢٦]، وقال تعالى: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) [إبراهيم: ٣٧].

وقد يكون اختلال الوضع في بيئة مسلمة للابتلاء، كما في قوله تعالى: (وَلْتَبْلُوْكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ) [البقرة: ١٥٥]، فهذه خاصة بالمؤمنين ليختبر إيمانهم، ولهذا جعله الله عليهم خفيفاً، قال الشيخ السعدي: (فأخبر في هذه الآية أنه سيتلي عباده "بشيء من الخوف" من الأعداء "والجوع" أي: بشيء يسير منهما؛ لأنه لو ابتلاهم بالخوف كله، أو الجوع، لهلكوا، والحن تمحص لا تهلك)<sup>(٣)</sup>، فقد تتعرض طائفة مسلمة لمثل هذا البلاء، حتى تُمحصّ وتتهيأ لما هو أعظم.

وقال رسول الله ﷺ في هذا المعنى: (من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في جسده

(١) تفسير ابن كثير، ص ٧٥١.

(٢) تفسير السعدي، ص ٤٥١.

(٣) تفسير السعدي، ص ٧٥.



عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذاقها<sup>(١)</sup>.

ويترك القرآن الخطاب مفتوحاً في طبيعة النظام المحقق للأمن والعيش، ويعبر فقط عن المكان: البلد، القرية، رب البيت، الوادي، وهكذا، كما في الآيات السابقة، بينما يعبر عن حال الشدة والظرف الصعب واللحظات المهمة بـ(الأمر) كما في قوله تعالى: (وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران: ١٥٢]، (وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران: ١٥٩]، (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) [النساء: ٥٩]، (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا) [النساء: ٨٣]، (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَتَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ) [الأنفال: ٤٣]، (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ) [محمد: ٢١]، (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ) [محمد: ٢٦]، (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ) [الحجرات: ٧].

وحسب ابن خلدون: فإن الاجتماع البشري ضروري ويبدأ من أجل تحصيل الغذاء، ولا يتحصل إلا بعملية معقدة تتطلب الاجتماع، ولكن تحقيق الغذاء يعالج مشكلة الجوع ولا يعالج مشكلة الخوف، ومن هنا تأتي أهمية السلطة التي تنظم مجال السعي لطلب الرزق وتمنع العدوان المسبب للخوف<sup>(٢)</sup>.

وهذا المعنى يحتاج لأمرين: مادي ومعنوي، فالمادي وجود سلطة تدير الوضع، والمعنوي وهو إرجاع أمر هذه الإدارة لحكم الله والالتزام بشرعه والإيمان بأنه لا حياة حقيقية ألا في ظل هذا الدين، وقد تقام أفكار بشرية تنجح في دنيا الناس ولكنها تغفل

(١) الترمذي (٢٣٤٦) وابن ماجه (٤١٤١)، وحسنه الألباني، ينظر السلسلة الصحيحة، ٣١٧/٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ٣٣٧/١، وقد ذكرهما فوكوياما في نهاية التاريخ وأضاف لهما الرغبة، ص ١٢، وص ٧٤.

عما يحتاجه الناس لأخراهم<sup>(١)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، فالتعاون على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يقال: الإنسان مدي بالطبع، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يحبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة، ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفسدات، فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمر وناه. فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية ولا من أهل دين فإنهم يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم، مصيين تارة ومخطئين أخرى، وأهل الأديان الفاسدة من المشركين وأهل الكتاب المستمسكين به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل: مطيعون فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح دينهم ودنياهم. وغير أهل الكتاب منهم من يؤمن بالجزاء بعد الموت، ومنهم من لا يؤمن به، وأما أهل الكتاب فمتفقون على الجزاء بعد الموت، ولكن الجزاء في الدنيا متفق عليه أهل الأرض، فإن الناس لم يتنازعوا في أن عقابة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى: الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة<sup>(٢)</sup>).

(ولهذا أمر النبي ﷺ أمته بتولية ولاية أمور عليهم، وأمر ولاية الأمور أن يردوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، وأمرهم بطاعة ولاية الأمور في طاعة الله تعالى، ففي سنن أبي داود عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمر أحدهم»، وفي سننه أيضاً عن أبي هريرة مثله، وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا أحدهم». فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر

(١) ينظر مقدمة ابن خلدون، ٥٧٦/٢-٥٧٨ ويفضل الدكتور "فؤاد عبد المنعم أحمد" مفهوم الولاية على مفهوم

السلطة، ينظر كتابه: شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام، ص ٩٧

(٢) الحسبة لابن تيمية، ص ٤.

الاجتماعات أن يولى أحدهم: كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك، ولهذا كانت الولاية لمن يتخذها ديناً يتقرب به إلى الله ويفعل فيها الواجب بحسب الإمكان، من أفضل الأعمال الصالحة، حتى قد روى الإمام أحمد في مسنده عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أحب الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغض الخلق إلى الله إمام جائر»<sup>(١)</sup>.

إذا توفر الرزق وتحقق الأمن تحققت "الحياة الطيبة"، و"الحياة الطيبة" جوهر المصلحة الشرعية<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَيِّ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشَمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (١٥) فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ (١٦) ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ (١٧) وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ (١٨) فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرَّقْنَاهُمْ كُلٌّ مُمَرِّقٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ (١٩) [سبأ: ١٥-١٩].

#### ب- الاستبداد والفساد: (الحياة الميتة)

إذا كان للسلطة فضل في تحقيق الأمن والرزق فإنه قد يعترها ما يعترها، وأشهر ذلك ما يطلق عليه في زمننا بالاستبداد والفساد، قال الله تعالى: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا) [الإسراء: ١٦]، قال السعدي: (ففسقوا فيها واشتد طغيانهم)<sup>(٣)</sup>، الفسق قرين الفساد والطغيان هو الاستبداد.

(١) الحسبة لابن تيمية، ص ٨.

(٢) ينظر نظريات التنمية السياسية المعاصرة... نصر عارف، ص ٢٨٦، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، هشام جعفر، ص ١٧٥، وقد ركز الفلاسفة الأنجليز بخاصة سلوك وأمثاله-على ثقافة الحقوق التي تضمن هذه الحياة الهادئة، ينظر فوكوياما، نهاية التاريخ، ص ١٤.

(٣) تفسير السعدي، ص ٤٥٥.

فالاستبداد يعيد الخوف ولكن في ظل السلطة وليس في غيابها، والفساد يتهدد المعاش والحياة النزيهة ويفتح الباب لأخذ الحقوق بغير حق. وأخطر الأمور أن تتدرب السلطة في استبدادها أو فسادها بذرائع دينية، فتصبغ مواقفها بالدين، وأشهر صورة عرفت من الفساد باسم الديني ما وقع في العصور الوسطى المظلمة: اليهودية والنصرانية التي حدثنا عنها كتاب ربنا، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) [التوبة: ٣٤] قال ابن كثير: (وذلك أنهم يأكلون الدنيا بالدين ومناصبهم ورياستهم في الناس)<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: (وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٦٢) لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) [المائدة: ٦٢-٦٣]، قال ابن كثير: (والربانيون وهم: العلماء العمال أرباب الولايات عليهم)، ثم ذكر خطبة لعلي رضي الله عنه، وفيها: (أيها الناس، إنما هلك من كان قبلكم بركوبهم المعاصي، ولم ينههم الربانيون والأحبار، فلما تمادوا في المعاصي ولم ينههم الربانيون والأحبار أخذتهم العقوبات. فمروا بالمعروف وانهموا عن المنكر، قبل أن ينزل بكم مثل الذي نزل بهم، واعلموا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقطع رزقا ولا يقرب أجلا)<sup>(٢)</sup>.

يتشكل الاستبداد في عائلة كبيرة من الأنظمة، مثل: الطغيان والدكتاتورية والاستبداد والسلطة المطلقة والشمولية والأوتقراطية وغيرها، ويعرفه الكواكي -الذي يُعدّ أول من تأمل من المحدثين في هذا المفهوم- لغة: (اقتصار المرء على رأي نفسه فيما ينبغي الاستشارة فيه) وسياسة: (تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف

(١) تفسير ابن كثير، ٤/١٣٨.

(٢) تفسير ابن كثير، ص ٤٢٣، وينظر حول الفساد النصراني باسم الدين، الطاغية...، ص ١٣٣، العلمانية، سفر الحوالي، ص ١١٠، ص ١٢٣، مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص ٩-٧٨.

تبعة<sup>(١)</sup>.

أما الفساد فمما قاله صاحب القاموس من المعاني وله صلة بالبحث: (وَالْفَسَادُ : أَخْذُ الْمَالِ ظُلْمًا)<sup>(٢)</sup>، وفي المعجم الوسيط: (الفساد: التلف والعطب والاضطراب والخلل والجذب والقحط وفي التنزيل العزيز: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس" وإلحاق الضرر وفي التنزيل العزيز: "ويسعون في الأرض فسادا")<sup>(٣)</sup>.

وإذا عدنا إلى القرآن نجد الآيات حول طبيعة الفساد، ومنها: قوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) [البقرة: ٢٠٥]، ذكر ابن الجوزي أربعة أقوال منها: (الثالث: أنه من الولاية، فتقديره: إذا صار والياً، قاله مجاهد والضحاك)<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامُكُمْ) [محمد: ٢٢]، وقال تعالى: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ) [هود: ١١٦]، وقال تعالى: (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ

(١) طبيعة الاستبداد، عبدالرحمن الكواكي، ص ٥، ويعدّ كتاب الكواكي حول الاستبداد من أوائل الكتب في اللغة العربية، ينظر الطاغية .. أ.د. إمام عبدالفتاح، ٣٨ وما بعدها، ففي تلك الصفحات تعريف بتلك المصطلحات، وينظر الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، ص ١٧ وما بعدها، الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، ص ١٧٥، الكواكي وفلسفة الاستبداد، سمير أبو حمدان، ص ١٢١، طبائع الكواكي في طبائع الاستبداد .. دراسة تحليلية، د. جورج كتورة، ص ٣٠، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية .. بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية، د. دولة خنفر، ويتميز بتفريقه عبر ثلاثة أقسام بين هذه المصطلحات وبين الفكر الفلسفي السياسي، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية .. هشام جعفر، ص ١٩٨، وانظر الفرق بين الشمولية والديكتاتورية مع حديث مسهب عن الشموليات المعاصرة، نهاية التاريخ، فوكو ياما، ص ٣٧.

(٢) القاموس، ابن منظور، ص ٣٩١.

(٣) المعجم الوسيط، ٦٨٨/٢.

(٤) زاد المسير في علم التفسير، ١٩٧/١.

بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ (٧٦) وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ [القصص: ٧٦-٧٧]، وقال تعالى: (الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ) [الفجر: ١١-١٢]، وقال تعالى: (وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ (١٥١) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ) [الشعراء: ١٥١-١٥٢]، وقال تعالى: (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ) [النمل: ٤٨]، وقال تعالى: (إِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٨٥) وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (٨٦) [الأعراف: ٨٥-٨٦]، وقال تعالى: (وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: (وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٩٠) آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٩١) [يونس: ٩٠-٩١]، وقال تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤) وَثُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (٥) وَنُمكنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَثُرِيَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ) [القصص: ٤-٦]، وقال تعالى: (وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَنَاثُونَ أَلْفَاحِشَةٌ مَا سَبَقْتُكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (٢٨) أَأَنْتُمْ لَنَاثُونَ الرِّجَالِ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ فَمَا كَانَ

جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتُنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٢٩) قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ (٣٠) [العنكبوت: ٢٨-٣٠]، وغيرها من الآيات.

وعن أبي يعلى معقل بن يسار رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة"<sup>(١)</sup>.

ولا يوجد نظام، أياً كان شكله، إلا وهو يحرص -أو يزعم ذلك- أن يوجد "بيئة" يتنافس الناس فيها لتحصيل معاشهم، ويؤمنون فيها على أنفسهم، وفي نفس الوقت فهو مهدد بهذين المرضين: الاستبداد والفساد.

ومن هنا جاء البحث البشري عن نظام يحقق الأمن والرخاء، وفي نفس الوقت يكون محصناً بأدوات تمنع الاستبداد والفساد أو تخفف منهما. وقد كانت الديمقراطية واحدة من الأفكار التي تقدمت كثيراً في هذا المجال، فما هي حقيقتها؟ وما صورتها في ضوء التصور الإسلامي؟

## ٢- ماهية الديمقراطية (عناصرها الجوهرية)

الديمقراطية فكرة مشهورة داخل السياسة، وبعض المفكرين يخرجها من مجالها السياسي لمجال أرحب، بحيث تسود الديمقراطية حياة المجتمع، ففي "المعجم الوسيط": الديمقراطية ("سياسياً" إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب و"اجتماعياً" أسلوب في الحياة يقوم على أساس المساواة وحرية الرأي والتفكير)<sup>(٢)</sup>؛ وذلك أن وجود حكومة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي، وهنا يظهر مفهوم الثقافة الديمقراطية التي جرى تعريفها في أغلب الأحيان بالمساواة<sup>(٣)</sup>، واشتراك الجميع

(١) البخاري (٧١٥١) ومسلم (٣٨٠) عن معقل رضي الله عنه.

(٢) المعجم الوسيط، ٣٠٧/١، ومن بين المفكرين العرب المتحمسين لهذه المعنيين محمد الجابري، ينظر له: وجهة نظر...، ص ١٠٤، وفي كتاب مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب عرض تاريخي مهم لتطورات المصطلح، ص ١٧٨ وما بعدها.

الديمقراطية التي جرى تعريفها في أغلب الأحيان بالمساواة<sup>(١)</sup>، واشتراك الجميع في المهم العام وتقاسم مسؤولياته، وفي "الرؤية الإسلامية" نجد التوجيه الرباني بالشورى وهي المقابل الذي يذكره الكثير من الكتاب المسلمين للفهم السابق، قال تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ) [الشورى: ٣٨]، وقال تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران: ١٥٩]، بحيث يقوم أمرهم وشأنهم المهم على التشاور. قال السعدي: ("وَأْمُرْهُمْ" الديني والديني "شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" أي: لا يستبد أحد منهم برأيه في أمر من الأمور المشتركة بينهم، وهذا لا يكون إلا فرعا عن اجتماعهم وتوافقهم وتواديدهم وتحابهم وكمال عقولهم، أنهم إذا أرادوا أمرا من الأمور التي تحتاج إلى إعمال الفكر والرأي فيها، اجتمعوا لها وتشاوروا وبحثوا فيها، حتى إذا تبينت لهم المصلحة، انتهزوها وبادروها، وذلك كالرأي في الغزو والجهاد، وتولية الموظفين لإمارة أو قضاء، أو غيره، وكالبحث في المسائل الدينية عموما، فإنها من الأمور المشتركة، والبحث فيها لبيان الصواب مما يحبه الله، وهو داخل في هذه الآية<sup>(٢)</sup>). وقال أيضا: ("وشاورهم في الأمر" أي: الأمور التي تحتاج إلى استشارة ونظر وفكر، فإن في الاستشارة من الفوائد والمصالح الدينية والدينية ما لا يمكن حصره:

منها: أن المشاورة من العبادات المتقرب بها إلى الله.

ومنها: أن فيها تسميحا لخواطبرهم، وإزالة لما يصير في القلوب عند الحوادث، فإن من له الأمر على الناس - إذا جمع أهل الرأي: والفضل وشاورهم في حادثة من الحوادث - اطمأنت نفوسهم وأحبوه، وعلموا أنه ليس بمستبد عليهم، وإنما ينظر إلى المصلحة الكلية العامة للجميع، فبدلوا جهدهم ومقدورهم في طاعته، لعلمهم بسعيه في مصالح العموم، بخلاف من ليس كذلك، فإنهم لا يكادون

(١) ما الديمقراطية؟ آلان تورين، ص ٢٣، وص ١٩٥.

(٢) تفسير السعدي، ص ٧٥٩.



يحبونه محبة صادقة، ولا يطيعونه وإن أطاعوه فطاعة غير تامة.

ومنها: أن في الاستشارة تنور الأفكار، بسبب إعمالها فيما وضعت له، فصار في ذلك زيادة للعقول.

ومنها: ما تنتجه الاستشارة من الرأي: المصيب، فإن المشاور لا يكاد يخطئ في فعله، وإن أخطأ أو لم يتم له مطلوب، فليس بملوم، فإذا كان الله يقول لرسوله ﷺ وهو أكمل الناس عقلاً وأغزرهم علماً، وأفضلهم رأياً: "وشاورهم في الأمر" فكيف بغيره؟<sup>(١)</sup>.

فمن الذي لا يخضع لهذا التوجيه الرباني! إنه بهذا المعنى يصبح ثقافة ملزمة للمجتمع المسلم، كيف لا وهو توجيه من رب العالمين يدلهم على حقيقة أمرهم الاجتماعي القائم على التشاور، وكم من الناس من يجزم بأمر، ولكنه تعظيماً لربه يعود لإخوانه ويشاورهم فيه.. وعندما يقوم المجتمع المسلم على هذا المبدأ العظيم، فإنهم يصلون بإذن الله لأفضل القرارات، وتطيب نفوس الكثير، ولهذا جعلها بعض العلماء من أسباب فقد الحكم لمشروعيتها، فقد نقل القرطبي في تفسيره عن ابن عطية قوله: (الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب. هذا ما لا خلاف فيه)<sup>(٢)</sup>. وعن الحسن البصري والضحاك قالا: (ما أمر الله تعالى نبيه بالمشاورة لحاجة منه إلى رأيهم، وإنما أراد أن يعلمهم ما في المشاورة من الفضل، ولتقتدي به أمته من بعده)<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير السعدي، ص ١٥٤.

(٢) تفسير القرطبي، ٢٤٩/٤.

(٣) تفسير القرطبي، ٢٥٠/٤، وحيداً لو تعدّ رسالة علمية عن الفكر السياسي في تفسير القرطبي إن لم يسبق إعدادها، ومن جهة الشورى فهناك دراسات كثيرة عنها في المجال السياسي، بل ربما هي أوضح ما تكون في هذا المجال، ينظر مثلاً: الشورى في الإسلام، المستشار سعد حبيب، وهو مخصص للشورى السياسية، الشورى في الكتاب والسنة وعند علماء المسلمين، أ.د. أحمد محمد الصالح، ويتميز بمقارنة بين الشورى والديمقراطية، الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي، عبدالرحمن عبدالخالق، السياسة في الفكر الإسلامي، د. أحمد شلي، ص ٨١، العقيدة والسياسة .. معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، لؤي صافي، ص ١٧٣، الإسلام وفلسفة الحكم، د. محمد عمارة، ص ٥٤.

لا أريد أن أدخل في دوامة التعريفات وتاريخ المصطلح من اليونان إلى اليوم<sup>(١)</sup>، فهي من أقدم المصطلحات السياسية، وهذا القدم يكسب التعريف تنوعات كثيرة<sup>(٢)</sup>، ومتابعة هذه التعريفات فائدته قليلة، فالحديث هنا عن الديمقراطية بمعناها الحديث المعاش، الذي انتعش فقط بعد الحربين العالميتين، فهي وإن لم تبتعد عن التعريف المشهور: (حكم الشعب)، فإن ذلك متعذر، ومن هنا جاءت الديمقراطية النيابية التي تقوم على اختيار الشعب مجموعة منهم تنوب عنهم في اتخاذ القرارات<sup>(٣)</sup>، وقد ابتدأ القرن العشرين بعالم غير ديمقراطي، ولكن خلال القرن انتشرت في المجتمعات، وأصبح اليوم هناك (حسب موقع ويكيبيديا)<sup>(٤)</sup> ما يقرب من مائة وعشرين ديمقراطية، وهو مؤشر قوي على نموها، وارتياح العالم لها.

ومع عدم الخوض في التعاريف إلا أنه من المهم معرفة المكونات بحسب المتحمسين لها، فنذهب لمرجع معتمد في هذا الجانب ومخدوم بأحدث الدراسات وهو موقع (الأمم المتحدة)، فتحت عنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان" نجد ما يلي: (في عام ٢٠٠٠، أوصت اللجنة بمجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية الهامة من أجل دعم

(١) للتعريف ينظر: الديمقراطية .. الموسوعة السياسية للشباب، صبري سعيد، ص ٧؛ الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د. إسماعيل عبدالكافي، ص ٢١١؛ مجلة المفكرون الجزائرية، العدد الخامس، ص ٣٢٠ من مقالة: مبادئ ومقومات الديمقراطية؛ نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد مفتي، ص ١٣ وقد قسم التعريفات لثلاثة أقسام مهمة؛ الديمقراطية، تشارلز تيلي، ص ٢٢ حيث ذكر أربعة مدخل للتعريف: الدستوري، والجوهري الأساسي، والإجرائي، والعملياني، وينظر نفس الكتاب، ص ٣٤٩-٣٥٠؛ ومن جهة الاهتمام بما عربياً ينظر: الديمقراطية في نهاية القرن العشرين.. نحو خارطة فكرية، جورج حقمان، ضمن كتاب حول الخيار الديمقراطي.. دراسات نقدية، برهان غليون وآخرون، ص ١٥ وما بعدها.

(٢) ينظر الخليج العربي والديمقراطية..، علي الكواري وآخرون، ص ١٧، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، د. عبدالرزاق عيد، ص ١١.

(٣) ينظر الموسوعة العربية العالمية، مادة "الديمقراطية"، ويقول العقاد إنها بمعناها السليبي: غير أي حكم لا يكون فيه للشعب نصيب، الديمقراطية في الإسلام، ص ٧، وخلاصة مهمة ص ١٣.

(٤) موقع ويكيبيديا، مادة "الديمقراطية: باللغة العربية، وقد أورد فوكوياما جدولا إحصائيا للتطور الديمقراطي في كتابه: نهاية التاريخ..، ص ٥٨.

الديمقراطية (القرار ٤٧/٢٠٠٠)، وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت اللجنة المبادئ التالية بوصفها من العناصر الأساسية للديمقراطية:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حرية الانضمام للجمعيات.
- حرية التعبير والرأي.
- إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون.
- تنظيم انتخابات دورية حرة نزيهة على أساس الاقتراع العام والتصويت السري تعبيراً عن إرادة الشعب.
- إيجاد نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات.
- الفصل بين السلطات.
- استقلال القضاء.
- توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.
- هيئة وسائط للإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية<sup>(١)</sup>.

وقد قبل في الثناء على الديمقراطية بأنها (بيئة مناسبة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو فعال. وهذه القيم مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما جرى تفصيلها بشكل أكبر في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي تتجسد فيه طائفة كبيرة من الحقوق السياسية والحريات المدنية التي تستند إليها الديمقراطيات

(١) على هذا الرابط: [http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/human\\_rights.shtml](http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/human_rights.shtml) ؛ وينظر مجلة المفكرون الجزائرية، العدد الخامس، ص ٣٢٠ من مقالة: مبادئ ومقومات الديمقراطية، ص ٣٢٦؛ وذكر الصاوي أصولاً فلسفية خاصة بالأنظمة الديمقراطية في كتابه: "التعددية السياسية في الدولة الإسلامية" بس: سيادة الأمة، المشروعية أو سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات العامة، ص ٨؛ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ص ١٠؛ وذكر محمد الشريف في "المشاركة في البرلمان والوزارة" أربعة: سيادة الشعب، وسيادة القانون، والحريات، والفصل بين السلطات، ص ١٨؛ الخليج العربي والديمقراطية..، علي الكواري وآخرون، ص ٢٨، ولها شرح دقيق في مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص ١٨٥ وما بعدها..

الصحيحة<sup>(١)</sup>، ويعد مفهوم "حقوق الإنسان" من أشدّ المفاهيم التصاقاً بدعاة الديمقراطية في نضالهم ضدّ الطغيان<sup>(٢)</sup>.

إذا فالديمقراطية تقوم على أن السيادة تكون للشعب، وتُعدّ السيادة المعنى الأساسي في فكرة الدولة<sup>(٣)</sup>، والشعب بدوره يمنحها للمتّخبين ومن ثمّ لرئيس الدولة، وقد يسحبونها منهم إذا لم يقيم هؤلاء المتّخبين بتحقيق مصالح المجتمع الذي انتخبهم، ومن أهمّ أعمال المتّخبين عمليات التشريع من خلال البرلمانات. ولمنزلة هذين المكونين: (الانتخابات، والتشريع) نقف معهما لبيان حقيقة الفكرة الديمقراطية.

#### أ- الانتخابات:

تعدّ فكرة الانتخاب فكرة مركزية في الديمقراطية، وتشير الدراسات إلى أن هناك أكثر من بليون شخص في العالم يدلون بأصواتهم لينتخبوا ممثليهم وذلك بتأثير موجات الديمقراطية، لتكون الانتخابات عنصراً يفرق به بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية<sup>(٤)</sup>، وكما يقول "آلان تورين": (ليس من ديمقراطية بلا صفة تمثيلية)<sup>(٥)</sup>، فالانتخاب قائم في كل مؤسسات البلد الديمقراطي، فالأحزاب التي تصل للسلطة، تصل في البيئات الديمقراطية عن طريق الانتخابات، وكل مسؤول يصل عن طريق الانتخاب، نعم قد يُمنح شخص منتخب حق تعيين مجموعة، ولكنه هو بذاته خاضع للانتخاب، وهي عملية اختيار فرد لمنصب، وتعطي حق التشارك للجميع، ولأهميتها

(١) موقع الأمم المتحدة عن "الديمقراطية" السابق.

(٢) ما الديمقراطية؟، آلان تورين، ص ١٦.

(٣) فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، بدوي، ص ١٦٣، المذاهب السياسية المعاصرة، علي أدهم، ص ١٠ وينظر مادة (السيادة) في الموسوعة العربية العالمية، وحول مفهوم السيادة في الديمقراطية راجع الصاوي، الفصل الأول من كتابه نظرية السيادة، ص ١٧، الديمقراطية في الإسلام، العقاد، ص ٣٩.

(٤) مفهوم الانتخابات الديمقراطية، د. عبدالفتاح ماضي، ص ٢.

(٥) ما الديمقراطية؟ ص ٩١.

نجد طائفة من المفكرين ترى حقيقة الديمقراطية في الانتخابات<sup>(١)</sup>.

أيضاً كما قيل في الأصول الفكرية بمشكلاتها، فهنا في "الانتخاب" مشكلات لا يجهلونها، ويبحثون عن حلول لها، مثل قدرة المالك للمال والإعلان والإعلام على أن يُعبّر عن نفسه أكثر من غيره، وقد يكون غيره أحسن منه؛ ومنها مشكلة الأكثرية التي قد تهدد الأقلية، بسبب دور عدد الأصوات في الحسم؛ وغيرها من المشكلات المرتبطة بالانتخابات، ولكنها أيضاً في دوائر المنافسة الحقيقية ذات العدد القليل، مثل رئيسٍ لقسم أكاديمي، تضيق فرص نجاح غير المؤهل وغير الكفاء<sup>(٢)</sup>.

عموماً، نحن نشاهد كل فترة من خلال وسائل الإعلام ظاهرة الانتخابات، إما لرئيس دولة، أو للبرلمانات التي يخرج منها رئيس البلد، وهناك مالا نشاهده، ولكنه في الجملة نشاط أساسي في تلك المجتمعات، ويعمّ أغلب مؤسساتها، فلا بد لأي مؤسسة ذات صلة بالمجتمع أن تضع دستوراً الخاص، ومن عناصره موضوع الانتخاب لقيادات تلك المؤسسة، ومن ثم تجدهم كل دورة يمارسون هذا النشاط، الذي يعد حقاً من جهة وواجباً وطنياً من جهة أخرى.

ومن عاش في الغرب يعرف هذه الأمور، فلو أرادت مجموعة إسلامية تأسيس مركز إسلامي في مدينة من مدتهم، فيطلب من الراغب في تأسيس المركز أن يضع دستوراً لهذا المركز، وأهم عنصر فيه، وضع آليات انتخابية نزيهة قانونية لمن سترأس هذا المركز، وغالباً يأتي مراقب من الحكومة أثناء الانتخابات، للتأكد من نزاهتها وقانونيتها.

(١) ينظر الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، محمد عبد الجبار، ص ١٣٩-١٥٣، حيث يبين علة تفسير الديمقراطية بالانتخابات، وهذا التفسير يحول الديمقراطية إلى آليات، وتلك الصفحات غنية في هذا الباب، وينظر الديمقراطية وحقوق الإنسان، د. محمد الجابري، ص ١٦، أما للتعريف بمفهوم الانتخاب، فينظر مثلاً الموسوعة العربية العالمية، مادة "الانتخاب".

(٢) عرض عبد الرحمن بدوي موقف "هيجل" المتحفظ والناقد للانتخابات، ولكن كما يقول بدوي عنه أنه قد تحفظ ولم يقترح بديلاً. ينظر فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، د. عبد الرحمن بدوي، ص ٢٠٤، أما خصوم الديمقراطية من غير المتحمسين للديمقراطية فلديهم حجج كثيرة ضد الانتخابات، وليس هنا موضع ذكرها.

ومن الملاحظ أن الانتخابات لا تحمل في طياتها مشكلات عويصة من وجهة النظر الإسلامية، نعم قد تظهر الصعوبات عندما تكون الأكثرية هوأها مخالف للهوية الإسلامية، وهنا تأتي مسألة التأصيل الإسلامي للمفاهيم والأدوات. وقد وجدتها بعض البيئات طريقة مناسبة لتحويل أساليب التغيير من مسلك القوة إلى مسلك الانتخاب، وحسب إبراهيم أعراب: (بين الاتجاه الجهادي والاتجاه الانتخابي)<sup>(١)</sup>، كما أنها الطريقة البارزة التي حاول من خلالها الإسلاميون تقديم مشاركتهم السياسية<sup>(٢)</sup>.

### ب- التشريع:

الفكرة الأخرى المهمة في الديمقراطية، هي التشريع، ونقصد هنا أنه لابد من قوانين للدولة، فإذا كان الانتخاب يرتبط أساساً بالأفراد المنتخبين، فالتشريع يرتبط بروح الدولة من خلال القوانين التي يسير عليها الجميع، وهنا تظهر أخطر سلطة من السلطات الثلاث، وهي السلطة التشريعية، وهي منتخبة أيضاً، وتصنع قوانين البلد. وهذا الأصل الخطير يدور حوله الإشكال: فما حدوده؟ وما المقابل له إسلامياً؟ وما الفروق الجوهرية بين التشريع الإسلامي والتشريع الوضعي؟ وما أبعاد هذه الاختلافات في التطبيق؟

قال تعالى: (وَأَن اجْعَلْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتُونَكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوفُونَ) [المائدة: ٤٩-٥٠]<sup>(٣)</sup>.

(١) الإسلام السياسي والحداثة، ص ٧٥.

(٢) ينظر بين الدين والسياسة .. الإسلاميون في البرلمانات العربية، ناثان ج. براون، عمرو حمزاوي، ص ١٥، والكتاب قدم دراسة ميدانية لستة أنظمة سياسية شاركت فيها الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية، ص ٢١، وقد توصلت الدراسة إلى أن البرلمانات العربية حلبة محبطة للنشاط السياسي، ص ٢٥٥، ولكن لا يدري بعد الربيع العربي هل يتغير الأمر؟.

(٣) ينظر حول نصوص الوحي في أبواب الحكم: الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، عبدالعزيز كامل، في مجلدين، الحكم بما أنزل الله... د. عبدالرحمن المحمود، البحث الثاني، ص ٥٣، وينظر الديمقراطية في الإسلام، العقاد، ص ٧٧.

هنا، في السلطة التشريعية الديمقراطية - في البيئة الغربية - تظهر الأصول الفكرية بارزة، فالعلمانية تعني منع الدين من أن يكون مصدراً للتشريع، والإنسانية تعطي الحق أن يشرع البشر ما يهوونه، وتأتي العقلانية الأداتية التي تصوغ هذه القوانين وفق مبادئها الخاصة<sup>(١)</sup>، ولابن خلدون كلام مشهور في السياسة التي مصدرها الشرع والسياسة التي مصدرها العقل، قال: (لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضروري للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر للذان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق، محقة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم، لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم، فتعسر طاعته لذلك، وتجيء العصبية المفضية إلى الهرج والقتل. فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة ويتقادون إلى أحكامها كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم. وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها، ولا يتم استيلاؤها: (سَنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ).

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة. وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنما كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء، والله يقول: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا، فَاَلْمَقْصُودُ بِهِمْ إِنَّمَا هُوَ دِينُهُمُ الْمَفْضِي بِهِمْ إِلَى السَّعَادَةِ فِي آخِرَتِهِمْ. صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ). فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة، حتى في الملك الذي هو طبيعي

(١) يقول بول ريكور: (التشريعي هو موضع العقلانية، الآخذة باستمرار في التشكل والمراجعة، بينما التنفيذي هو موضع الاستعمال الأخير للقوة) الانتقاد والاعتقاد، ص ١٨.

للاجتماع الإنساني، فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع<sup>(١)</sup>. ويجدر التنبيه هنا بأن التشريع من قبل مشرعين أمره معروف ومشهور حتى قبل التحول الديمقراطي المعاصر، فقد ظهر بقوة في صناعة الدساتير والقوانين، وبخاصة بعد الثورة الإنجليزية (١٦٨٨) والأمريكية (١٧٧٥) والفرنسية (١٧٨٩)، ومع ذلك لم تكن الأنظمة آنذاك ديمقراطية. ولكن التشريع الوضعي أخذ راحته كما يقال مع ازدهار الديمقراطية في المنتصف الثاني من القرن العشرين. وتُعدّ هذه النقطة أكبر معضلة تواجه الفكر الإسلامي في موقفه من الديمقراطية، فهي نقطة جوهرية في أي نقاش حول الديمقراطية.

قطعاً، التفريق بين التشريع الإسلامي والتشريع العلماني يؤثر على مسيرة التشريع وطريقة تنفيذه ومن يقوم عليه، فمفهوم التشريع الإسلامي يستدعي أدوات ومنهجيات غير الأدوات والمنهجيات المتفقة مع روح التشريع العلماني. وهنا تظهر منطقة خطرة تحتاج من الفكر الإسلامي جهداً مميزاً لبناء معالمها بحيث تكون متفقة مع الهوية الإسلامية.

ويلاحظ هنا وجود بعض نقاط التشابه بين بعض الصور الديمقراطية وبين الرؤية الإسلامية، ولكن هذا البعض لا ينبغي (أن ينسبنا الفرق الضخم في القاعدة. إن القاعدة التي يقوم عليها الإسلام تختلف اختلافاً جذرياً عن القاعدة التي تقوم عليها الديمقراطية)<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: مستوى التطبيقات والأدوات

يعني في هذا المستوى بطريقة تنفيذ الفكرة في الواقع، وفي التطبيق تظهر الأدوات،

(١) المقدمة، ٥٧٦/٢-٥٧٧.

(٢) مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص ٢٥٢.



وهذه الأدوات مهمة لإنجاح أفكار المجال الأساسية<sup>(١)</sup>. والقاعدة الإسلامية في هذا الباب أن الأدوات تخضع للاحتياجات والأعراف السياسية، يقول ابن تيمية: (عموم الولايات وخصوصها وما يستفيدة المتولي بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع)<sup>(٢)</sup>.

ومن الدلائل على مستوى العلم والثقافة والحضارة في أمة من الأمم هو طريقة الحركة بين هذه المستويات الثلاثة، فكلما ازداد علم المجتمع وثقافته وحضارته، تجده يتحرك في مستوى الأصول، وينزل للأفكار الكبار، ويقترح الأفكار التنفيذية، أما البيئات الضعيفة فتتشغل بمستوى التطبيقات، ولا تستطيع الاهتمام بالأسس والأصول، ولهذا نجد نقاشاً عالمياً حول قيمة "الأصل الخلقى" في المفهوم السياسي، هل يستمر استبعاده على إثر النزعة الميكافيلية والبراجماتية والنفعية والدارونية، أم يجب استعادة التامل فيه عند التأسيس لفكر سياسي حديث،... ونقاشاً حول "الإنسانية" هل هي إنسانية بمستوى الاحتياجات الغريزية والمعرفية أما لا بد من إدخال أمور أخرى ذات بعد جوهري في الإنسان مثل الإيمان والأخلاق والدين؟ وهكذا بقية الأصول الفكرية<sup>(٣)</sup>. والذي يظهر أن أكثر الناس ينشغلون بمستوى التطبيقات، دون أن يكونوا على وعي بالفكرة العامة أو الأصل الكلي الموجه لمجالات الحياة وتطبيقاتها المختلفة، وهذه بارزة في التنفيذيين والمبشرين.

ترجع الأدوات لمجالين: أدوات "الإدارة" وأدوات "التعبير"، ويرتبط بهما مجال ثالث

(١) يذكر العقاد تفريقاً في الحكم الديمقراطي بين (الحقائق والأشكال) أو بتعبير أهل المنطق (الجوهر والعرض)، فالجوهر: حرية المحكومين في اختيار حكومتهم، والعرض: (نصوص الدساتير وقوانين الانتخابات وصناديق الاقتراع...)، الديمقراطية في الإسلام، ص ٥٢.

(٢) الحسبة لابن تيمية، ص ١٣، ونقله ابن القيم في: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٣٤٨.

(٣) ينظر في ذلك مثلاً: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان للمسيحي، يقول بول ريكور أحد مشاهير فلاسفة التأويل المعاصرين: إنه كان مشغولاً بالسياسة وعلاقتها بالاقتصاد والاجتماع واليوم هو مشغول بعلاقتها بالقانون والأخلاق، ينظر الانتقاد والاعتقاد، بول ريكور، ص ٨.

يُخصّ المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، وهو مجال أدوات "توسيع المشاركة" قصد النمو التدريجي والتكيف الآمن مع الديمقراطية.

ومن الواضح أن الاحتراز الإسلامي هنا أخف، لأن الأدوات تقبل التوظيف في المجالين: الخير والشر، ولكنها بحسب التجارب البشرية قد أثبتت جدارتها وفائدتها فظهر جانبها الإيجابي، ومع ذلك فبعضها يحتاج لنقاش إسلامي بحيث تُعدّل بما يتوافق مع التصور الإسلامي، يقول ابن القيم رحمه الله: (قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأى طريق استخرج بما العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له)<sup>(١)</sup>.

### ١- أدوات الإدارة:

لابد للجهة المنفذة من أدوات لإدارة للقيام بتحقيق فكرتها السياسية، سواء كانت دولة، أو أحزاب، أو قوى، وهذه الأدوات تمسك لحة الجهة وتحكم كيائها، وتدبر به أمورها، ففي الدول الديمقراطية، هناك السلطة التنفيذية، وهي التي تجمع الوزراء، وتسمى بمجلس الوزراء، والسلطة التشريعية في البرلمانات ومجالس الشيوخ وغيرها التي تصدر القوانين والأنظمة، والسلطة القضائية التي تحكم بالقوانين بين الناس<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق الحديث أن معاش الناس يتأسس على أمرين: الأمن على الأرزاق والأمن على الأبدان، الرزق والأمن، وهنا تظهر مهمة الأدوات الإدارية للدولة أو الحكومة أو فروعها، فتقوم السلطات الثلاث بإدارتها المختلفة لتحقيق العمران، وإيجاد بيئة مناسبة للعيش، وهذه لا تتحقق إلا بنظام عادل يقوم عليه الأشخاص الأقوياء والقادرون، ودون شك فقد نجحت الديمقراطية في هذا المجال نجاحاً كبيراً، فالشخص غير المناسب

(١) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، ص ١٩، وينظر الثوابت والمتغيرات... د. صلاح الصاوي، ص ٢٥٠، الحكم بما أنزل الله... د. عبدالرحمن المحمود، ص ٣٦١ في تفريقه بين النظام الشرعي والنظام الإداري.

(٢) يذكر د. محمد الجوهري أن أول برلمان في إنجلترا كان عقب خروج الصليبيين من بلاد المسلمين سنة ١٢٩٥م، النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، ص ٤٩، وينظر الفكر السياسي الحديث، د. فايز أبو جابر، ص ٣٦، ص ٤٢-٤٣.

في أي منصب أو إدارة يذهب سريعاً ليحل غيره مكانه، ويصعب اختراق القانون إلا بأساليب عالية من التحايل، وهذه هي السياسة العقلية حسب ابن خلدون.

في هذا الموضوع نجد التوجيه الإسلامي يقوم على ركنين عظيمين: "أداء الأمانة" و"الحكم بالعدل"، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء: ٥٨]<sup>(١)</sup>، فأداء الأمانة يكون بوضع الشخص المناسب (القوي الأمين) قال تعالى: (إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) [القصص: ٢٦]، فيجب عليه أن يؤدي الأمانة، وفي نفس الوقت يحكم بين المختلفين بالعدل، ونجد النصوص المادحة للحاكم في الإسلام إنما تمدحه لعدله، ففي الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: "سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل" الحديث<sup>(٢)</sup>، وقال رسول الله ﷺ: "إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين: الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا"<sup>(٣)</sup>، قال النووي: (الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا فمعناه أن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما تقلده من خلافة أو إمارة أو قضاء أو حسبة أو نظر على يتيم أو صدقة أو وقف وفيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك والله أعلم)<sup>(٤)</sup>، وقال رسول الله ﷺ: "أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق...."<sup>(٥)</sup>. ومع جوهرية الأمانة في التصور الإسلامي إلا أن الباحث لا يجد كتاباً يبين علاقتها بالولايات، وقد وضعها المحدثون من علماء الإسلام في أبواب ذات دلالة، مثل

(١) ينظر السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص ١٧، السياسة الشرعية، عبدالرحمن السعدي، ص ٢٥.

(٢) البخاري (٦٦٠) ومسلم (٢٤٢٧) عن أبي هريرة.

(٣) رواه مسلم (٤٨٢٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٤) شرح النووي على مسلم، ١٢/٢١٢.

(٥) رواه مسلم (٧٣٨٦) عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

البخاري ومسلم وغيرهما، فعند البخاري: باب رفع الأمانة، وعند مسلم: باب رفع الأمانة، وهي موضع بحث مناسب لمشاركة الباحثين، بخلاف العدل والعدالة فالكتب فيها كثيرة<sup>(١)</sup>.

وبما أن أمريكا هي أشهر دولة ديمقراطية اليوم فيمكن أخذها كمثال للتوضيح<sup>(٢)</sup>، فجهازها الإداري الممثل للحكومة مكون من ثلاث سلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالكونجرس بمجلسيه: الشيوخ والنواب يمثل التشريعية، ورئيس الدولة يمثل التنفيذية، والمحكمة العليا تمثل القضائية<sup>(٣)</sup>.

التشريعية تسن القوانين، والتنفيذية تقوم بتنفيذها، والقضائية تفسر القوانين عند الإشكال وتراقب الوضع.

تتكون السلطة التنفيذية من ثلاثة أقسام: مكتب الرئيس وفي يده صلاحيات كبيرة، ومن أهمها تعيين القادة، ورفع الطلب بقوانين لمجلس الشيوخ، وقيادة الأمن، والقسم الثاني (الوزارات) التي تتولى إدارة الحكومة، ويعين الرئيس الوزراء بموافقة مجلس الشيوخ، والقسم الثالث (المصالح الحكومية المستقلة) التي تعمل في مجالات مختلفة ومن أشهرها أمور الفضاء والطاقة النووية.

أما السلطة التشريعية فهي في مجلسي الكونجرس: الشيوخ والنواب، ففي الشيوخ السلطة العليا، من سن القوانين والموافقة على الوزراء والقيادات المعينة والموافقة على

(١) ينظر مفهوم العدل في الإسلام، د. مجدي خدور، ص ٢٩.

(٢) لم تعرف أمريكا إلا في العصر الحديث، ولا توجد حضارة في أمريكا ذات امتداد مؤثر على واقعها وحاضرها كما هو حال الحضارات الأخرى، ولهذا فأمريكا من جهة تُعدّ دولة حديثة، ولا نعرف نمطا من الحكم لما قبل النظام الديمقراطي، وفي كتابات الكسي دوتوكفيل رسدا لميلاد الديمقراطية في أمريكا الذي عاش تلك البدايات، ينظر: المرشد إلى الديمقراطية، جوزيف إيستمان، ففيه دراسة لهذا المفكر الفرنسي الذي عاش في أمريكا أول نشأته الديمقراطية وكتب كتابه المشهور: الديمقراطية في أمريكا، الكتاب الذي يحرص أغلب الأمريكيين على قراءته، المرشد، ص ٩٤، وكتاب جوزيف (المرشد) من وجهة نظري جدير بالقراءة، الكسي دوتوكفيل - المرشد إلى الديمقراطية، جوزيف إيستمان، وينظر حول دوتوكفيل: الأخلاق والسياسة، إمام عبدالفتاح، ص ٢٥.

(٣) ينظر الموسوعة العربية العالمية، مادة: الولايات المتحدة (حكومة).

الاتفاقيات أو نقضها، أما النواب فهو السلطة الدنيا، ويُكَمِّل النشاط التشريعي في الأمور الأخف.

أما السلطة القضائية فتعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في البلاد، ويقوم رئيس الدولة بتعيين هؤلاء القضاة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ويستمر القاضي في مركزه مدى الحياة، وتتبعها المحاكم الفدرالية، وتنظر المحاكم الفيدرالية عموماً في القضايا التي ترتبط بالدستور والقوانين واللوائح الفيدرالية، حيث تفحص شرعيتها ومدى مطابقتها للدستور. ويستمر القضاة المعينون في هذه المحاكم مدى الحياة أيضاً. ويعينهم الرئيس الأمريكي بعد موافقة مجلس الشيوخ.

وهناك مبادئ تحكم العلاقة بين هذه السلطات، وأهمها: استقلالية السلطات الثلاث، فلا توجد سلطة متفردة بالأمر، وهو القضية الجوهرية في الديمقراطية، فهي على عكس الأنظمة الشمولية التي عرفها الغرب تحترم خاصية الاستقلال، ومع ذلك فيصعب القول بأنه لم يقع نوع من الاختراقات لهذا المبدأ؛ واحترام الجميع للدستور الذي يمنح السلطات المختلفة ويحدد مداها؛ ومرجعية القضاء في المسائل الشائكة والتسليم له؛ واحترام رأي الأغلبية وقدرتهم على إحداث تغيير في الدستور وفق أساليب محددة.

ومن الواضح أن جميع هذه السلطات لا يصلها أحد إلا عن طريق الانتخابات، وحتى يكون منبعها من الشعب فقد ارتبطت الانتخابات بالأحزاب التي تقدم مرشحين وتعمل الدعاية اللازمة لهم. حيث تقوم الأحزاب الأمريكية أولاً بانتخابات داخلية لكل حزب لاختيار من يمثلهم في الانتخابات العامة، وهكذا تتواصل الانتخابات بصور وأشكال تحتّم بأهمها وهي الانتخابات الرئاسية. وإذا كان أغلب ما ذكر يُعدّ من الأمور المقبولة، إلا أن الفصل بين السلطات هو الذي يحتاج إلى دراسات لبحث سبل تأصيله في المجال الإسلامي وسبل تفعيله.

## ٢ - أدوات التعبير:

تُعدّ أدوات التعبير من العناصر الجوهرية في الديمقراطية، وبدونها تكون الديمقراطية غير ذات قيمة، والتعبير يقوم على: حق التجمع، وحق الحديث، وحرية الإعلام، وعدم تحكم السلطة التنفيذية به، وحرية التظاهر، وغيرها من وسائل التعبير، ويمكن إعادتها لقسمين: تعبير بالرأي وتعبير بالفعل، ومن أهم ما يدخل في الرأي حرية الإعلام والصحافة، ومما يدخل في الفعل: حق التجمع، والتظاهر، وغيرها.

وإذا ارتبطت أدوات الإدارة بالأحزاب والانتخابات، فأدوات التعبير ترتبط بالحريات، وأهمها ثلاث حريات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويدخل فيها حرية الانتخاب والترشح، وحرية التعبير والصحافة، والحرية الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية التعليم، وحرية التقاضي، وغيرها من الحريات. وفي هذا الجانب تبرز الليبرالية بدورها المشهور كفلسفة تعتني بالدفاع عن الحريات<sup>(١)</sup>.

ومن الطريف في الأمر أنه في البلدان الديمقراطية العريقة يُعدّ غياب هذه الأمور من المؤشرات السيئة على انحراف الديمقراطية، ومن العلامات على دخول المرض فيها، بينما وجودها وتفاعل الناس من خلالها يُعدّ مؤشر قوة للديمقراطية، وللبلد الديمقراطي، وللمجتمعات الديمقراطية، على العكس من ذلك، ففي البلدان غير الديمقراطية تُعدّ أدوات التعبير من مهددات الاستقرار ومن الأمور التي تتعامل معها الأنظمة بقوة وحزم.

وقد كان هذا المجال محاصراً في البلدان غير الديمقراطية، حتى أتت التقنيات الاتصالية بثورة مدهشة فتحت الباب لحرية التعبير عن الآراء، وذلك بظهور وسائل للتعبير يصعب التحكم بها، ومن هنا تكوّن جيل جديد في أرضٍ جديدة، أرض افتراضية

(١) ينظر نهاية التاريخ، فوكوياما، عن العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، ص ٥٤، وقد ظهرت ليبرالية دون ديمقراطية (بريطانيا ١٨م) أو ديمقراطية دون ليبرالية كما في إيران الخمينية، ص ٥٥.

يتحرك فيها الشباب بآمالهم وطموحاتهم وبآلامهم وانكساراتهم، ويزداد الأمر ظهوراً مع تميز الشباب في هذا المجال، وهم الأكثر عدداً حسب الإحصائيات السكانية، وقد هجر هؤلاء الشباب وسائل الإعلام التقليدية الموجهة، وانخرطوا بقوة في الوسائل الجديدة التفاعلية.

ومع تنوع وسائل "الإعلام الجديد"<sup>(١)</sup> فقد حظيت الشبكات الاجتماعية بنصيب الأسد، مثل "الفيس بوك" وغيره، فهو الأشهر في هذه المرحلة من بين أدوات اتصالية أخرى كثيرة، سابقة أو مصاحبة، وتشارك معه أدوات أخرى، وأهمها مواقع إخبارية مميزة، ومنتديات حوارية مشهورة، وشبكات التواصل والتبادل والمحتويات، مثل: "اليوتيوب" و"التويتر" وغيرها، وليس ببعيد عنها غرف المحادثات التقليدية<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الفضاء الافتراضي تقام حياة أخرى، "سكند لايف - Second Life"<sup>(٣)</sup>، وأهم ما فيها هو التعبير عن الرأي. ويخطئ من يظن أنه من الممكن التحكم في هذا الفضاء، الممكن فقط هو أن تشارك، معبراً عن أفكارك أو مدافعاً عنها. ويُعدّ من

(١) ارتبط الإعلام الجديد بشبكة ويب ٢، فهو إعلام جماهيري مرتبط بالشبكة، ومن نوافذه: المدونات الطويلة والقصيرة، المنتديات، البودكاست، شبكات التواصل الاجتماعي، مناطق المحتويات مثل اليوتيوب وغيرها، ينظر أبحاث المؤتمر الدولي (الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة .. لعالم جديد) منشورات جامعة البحرين.

(٢) قمت يوم الجمعة: ١١ / ٥ / ١٤٣٢. بمراجعة الإحصائية الآتية عن عدد الصفحات الشخصية في "الفيس بوك"، واخترت منها: السعودية: (٤,١٠٤,٢٦٠) وقرىبا منها باكستان، الإمارات: (٢,٤٢٢,٥٠٠)، مصر: (٦,٨١٥,٩٦٠)، إسرائيل: (٣,٢٩٠,٠٦٠)، ماليزيا: (١٠,٠٨٢,٦٠٠)، إندونيسيا: (٣٥,٣٠٩,٧٢٠)، تركيا: (٢٧,٦٨١,١٤٠)، الهند: (٢٣,٣٨٧,٣٨٠)، أمريكا: (١٥٤,٨٦٩,٩٦٠)، عالميا: (٦٦٧,٠٣٩,٠٤٠)، ثم رجعت في وقت لاحق لمعرفة الترتيب: فكانت مصر ٢٢، السعودية ٣٠، المغرب ٣٦، تونس ٥٠، الأردن ٦٠، لبنان ٦٨، الكويت ٨٠، العراق ٨١، قطر ٩١، اليمن ٩٧، البحرين ٩٩، من ٢١٣ دولة، أما المراتب العشرة الأولى فهي: أمريكا، إندونيسيا، بريطانيا، تركيا، الهند، المكسيك، الفلبين، فرنسا، إيطاليا، كندا، ينظر موقع: (socialbakers)، ومن المهم مراعاة عدد السكان وقيام البنية التحتية والتطور الاجتماعي عند التفكير في هذه الإحصائيات.

(٣) المقصود هنا الحديث عن عالم آخر، عالم افتراضي يتشكل مع الإعلام الجديد، يعيش فيه الشباب بخاصة، وفي الشبكة موقع بنفس الاسم.

ضياح الوقت إسداء النصائح أو تقديم التحذيرات للمنخرطين في هذا العالم، ولكن ذلك لا يمنع من قول الحق والنصيحة لمن زلّ، فالدين النصيحة.

ولا شك بأن هذا الباب من الناحية الإسلامية باب عظيم، فهناك مجالات صريحة في الإسلام بأهمية قول الحق مهما كان الثمن، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) [المائدة: ٥٤]، قال السعدي: ("وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ" بل يقدمون رضا ربهم والخوف من لومه على لوم المخلوقين، وهذا يدل على قوة همهم وعزائمهم، فإن ضعيف القلب ضعيف الهمة، تنتقض عزيمته عند لوم اللائمين، وتفتر قوته عند عدل العاذلين. وفي قلوبهم تعبد لغير الله، بحسب ما فيها من مراعاة الخلق وتقديم رضاهم ولومهم على أمر الله، فلا يسلم القلب من التعبد لغير الله، حتى لا يخاف في الله لومة لائم<sup>(١)</sup>). وجاءت الآيات في النهي عن الكتمان، قال تعالى: (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)، وقوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ)، وقوله: (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: (وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ) [المعارج: ٣٣] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة: ١٥٩]، وقول النبي ﷺ: "من سئل عن علم يعلمه فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار"<sup>(٢)</sup>، فجوهر العلاقة الإسلامية يقوم على عدم الإخفاء للحق، وقيامها على الصدق والأمانة والصراحة، وبعدها عن الكذب والخيانة والغش والخداع، قال ابن تيمية: (فلو تكلم بالشهادة حيث لا ينتفع صاحبها، ولم

(١) تفسير السعدي، ص ٢٣٥.

(٢) صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٢٨٤).



يُظهرها حيث ينتفع بأدائها، كان كائناً لها، وإن كان قد أخرجها من فمه. وكذلك كاتم العلم<sup>(١)</sup>.

كما أن النصوص بيّنة واضحة ظاهرة متضافرة في الحث على الدعوة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول كلمة الحق، والنهي عن الكتمان، وخطورة ما ذكر من عظيم أمر اللسان والقول، ووجوب النصيح،...

فيكون التعبير عن الرأي أمراً عظيماً إذا كان في قول الحق، ومن الأصول المهمة هنا: أهمية الإخلاص، فليست مسألة استعراض، وأن يكون منضبطاً بضوابط الشرع، فالمسلم محاسب عما يقوله وكيف يقوله. وفي المقابل يوجد النهي الواضح عن قول الباطل أياً كان نوعه في المجتمع المسلم، وهذه من معالم الهوية الإسلامية الموجهة لتأصيل مثل هذه الموضوعات.

وإذا كان "التنفيذ" من وجهة النظر الإسلامية يحتاج لأداء الأمانة وإقامة العدل، فإن "التعبير" يحتاج لقول الحق وإقامة النصيحة. ومع ذلك ففي التعبير مشكلات عويصة، وللأسف فقد تساهل بها بعض الكتاب، وبخاصة في الحديث عن الحريات، وذلك أن "حرية التعبير" بكل صورها تندرج في أصل عام وهو "الحرية" وهو بدوره يتغذى من الأصول الفكرية الغربية، ومن هنا تكون مزلقه خطيرة، وحتى يكون مطلب الحقوق والحريات متفقاً مع الهوية الإسلامية فلا بد من ربطها بأصول إسلامية، لكي يتحرك في ضوئها ويستوعب شروطها.

### ٣- أفق المشاركة

مما يرتبط بالجمال السياسي مسألة حدود المشاركة السياسية للمجتمع، وعادة ما تبدأ الأفكار من مستوى التطبيقات، كونه المجال الذي يقبل التجريب، والديمقراطية تقوم على مبدأ واضح، وهو أهمية المشاركة السياسية، وهذا مرتبط بتعريف الديمقراطية

(١) جامع المسائل لابن تيمية، ص ٢٥١.

القائم على حكم الشعب وأن السيادة له، عندها نجد كل الأدوات المناسبة لتحقيق المشاركة<sup>(١)</sup>.

أما البيئات الأخرى فتقوم على احتكار الفعل السياسي من قبل مجموعة قليلة، وقد يبالغ البعض في أن العالم الإسلامي من القرن الثاني قد غُيِبَ الشعب فيه عن المشاركة، ولم يُعترف به كشريك محترم من قبل النخبة<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك تقع تطورات في بعض البيئات تحتم التفكير في أبواب تسمح بالمشاركة السياسية، تحت مسمى الإصلاح والتطوير والتحديث وغيرها، ومن هنا جاء التفكير في أدوات تسمح بالتحول المتدرج نحو الديمقراطية.

كانت البساطة هي الغالب على المجتمعات الإسلامية، فتقوم الحياة السياسية فيها على طبقة تُحكم وطبقة بسيطة تُحكم، ولكن تغير وضع العالم الإسلامي اليوم، فظهرت طبقة المتعلمين والثقفين وأهل الرأي، وزاد عددهم، أساتذة جامعات وقضاة وعلماء ومفكرون ومثقفون واقتصاديون وتجار وأطباء ومهندسون وإداريون وحقوقيون ومتخصصون في مجالات مختلفة، ويملكون أعلى الشهادات العلمية وخبرات كبيرة ووعي عالي، وهذه الفئة ذات حس أخلاقي يعي المسؤولية ويتألم من الفساد والتأخر والتخلف والضعف، ويملك رأياً، ويريد المشاركة.

هنا تأتي فكرة توسيع المشاركة السياسية، ويصبح من المحتم فتح نوافذ حقيقية، تستوعب هذه الطاقات وتضعهم على المحك بحيث يجرب الراغب في ذلك قدراته. وبالطبع لو كان عددهم قليلاً، فقد يكون للسلطة أن تضعهم مستشارين لها، ولكن مع كثرة العدد، لا بد من طريقة أقدر على استثمار هذه الطاقات.

(١) حول مفهوم "المشاركة السياسية" من خلال مثال تطبيقي ينظر الإعلام والمشاركات السياسية للمرأة، د. عادل عبدالغفار، ص ٥٨، المشاركات السياسية والديمقراطية، أ.د. سامية خضر صالح، ص ١٧ وقد يكون من الكتب المميزة في التعريف بهذا المفهوم، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ص ٦٣.

(٢) ينظر الإسلام: الأخلاق والسياسة، محمد أركون، ص ٥٢، ص ٦٨.

في الغرب ظهرت الانتخابات كواحدة من أشهر النوافذ لاستيعاب هذه الظاهرة، بحيث يكون التنافس حقيقياً، ويعبئ قدرة أهل المال والشهرة والدعاية على إبراز أنفسهم، ومع وجود خسارة لمن لم ينتخب إلا أن الفائز تجده يستعين بالطاقات الخاسرة في الانتخابات، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني التي تمتص الطاقات وتقدم خدمة للمجتمع، وهناك أيضاً المراكز العلمية والبحثية والاستشارية، وغيرها من النوافذ التي تسمح لمثل هذه الطاقات أن تمارس دورها في الشأن العام دون أن تتصادم مع السلطة المنتخبة.

وفي العالم الإسلامي ينبغي أن يتخذ استيعاب الطاقات وتوسيع المشاركة صورة متفقة مع هوية الأمة وفلسفتها الحضارية، فإننا نجد الأمم الاستعمارية تستوعب الطاقات من خلال الحروب الإجرامية، ونجد الأمم الرسالية تطلق الطاقات في نشر الخير في الأرض، ومن الصور التي تبين المقصود، ما يلي:

١. فتح مجالات حقيقية تستوعب الطاقات، كما وجد مثلاً من فتح للمجال الاقتصادي، فظهرت الشركات والبنوك والتجار وغيرهم.

٢. إيجاد بيئة علمية حرة نشيطة في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات وبقية المجال الثقافي، بحيث تكون ميدان تنافس حقيقي لا يسمح للضعفاء علمياً وبحثياً بالمواصلة فيها.

٣. السماح بما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني الحرة التي تمارس أدواراً ثقافية واجتماعية وخدمية وإصلاحية وغيرها، وتكون متفقة مع هوية الأمة، وتكون منطقة متوسطة بين الدولة والمجتمع.

٤. دعم الإعلام المتلزم وفتحه أمام الطاقات البناءة؛ وذلك أن الكثير من محبي المشاركة المثمرة يجدون عقبة المساحات الضيقة في وسائل الإعلام بعد تحولها إلى شركات يتحكم فيها ملاكها، فالأبواب أمامهم موصدة، بخلاف غيرهم

من استهواهم الترفية بكل أشكاله.

٥. إعطاء الحرية للدعوة بالانطلاق في الأرض؛ وهذه مهم للطاقت الإسلامية التي لا تقتصر همومها على بيئتها الضيقة، بل هي ذات أفق أوسع في المشاركة، وللأسف فنجد الدعم المذهل من الغربيين للكنائس التي تجوب العالم، فيكون على الأقل من أقل الواجبات إسلامياً السماح للهيئات الإسلامية بنشر الخير للبشر.

\* \* \*

### المبحث الثاني

#### أين دور المفكر الإسلامي؟ (الواقع والمستقبل)

أهم الموضوعات وأكثرها تعقداً هو الموقف من هذه الأفكار — الديمقراطية وأمثالها — بعد أن أصبحت كالهواء، فهي منتشرة في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، ومبثوثة في كل وسيلة ثقافية، ويشاهد الناس كل فترة: انتخابات هنا أو هناك، وبعض بلاد العالم تجعل من الانتخابات حدثاً إعلامياً واحتفالاً تُغطيه كل قنوات الإعلام العالمية وغير العالمية.

هناك من يرى بأن الديمقراطية هي الجواب المناسب لعصرنا، كما أنه يرى أنه لا بد من أخذها بمكوناتها الحقيقية حتى تعطي مفعولها الجيد، فهي كالسيارة التي نستوردها، عندما نترك مكينتها وأجزائها المهمة بحجة قدرتنا على عمل ذلك عندنا، فستكون السيارة البديلة سيارة فاشلة، وعلى عكسهم طائفة رأّت بعض العناصر اللادينية فيها فحكمت عليها بالفساد التام، وقد بالغ الطرفان في الدفاع عن مواقفهم، فالأول لا يرى إلا نصف الكوب الملائن، والآخر لا يرى إلا الفارغ منه.

وقد برز مثل هذا الصراع في المجال الاقتصادي سابقاً، فالفكرة الظاهرة في المجال

الاقتصادي هي الرأسمالية، وهي نظام قائم على الملكية الخاصة والربح الخاص<sup>(١)</sup>، وقد تحمّس لها قوم، وأقاموا جهودهم التعليمية والعملية من أجل نشر الرأسمالية في المجتمعات الإسلامية، من خلال وزارات تهتم بالاقتصاد والتجارة والمال والصناعة وغيرها مما يرتبط بالثروات؛ وفي المقابل وقفت طائفتان ضدها تماماً، ومنعتها جملة وتفصيلاً، ولكن بسبب حاجة الأنظمة للمجال الاقتصادي فقد دعمت الفريق الأول ولم تدعم الفريق الثاني، ومع ذلك فقد قامت مجموعة مميزة من عقود، تبحث عن خط ثالث، تحت عنوان "الاقتصاد الإسلامي"، لا يجهلون الجوانب الصحيحة في الاقتصاد الحديث ولا يقبلون بالأبعاد المخالفة لشريعتنا الإسلامية، وقد شق هذا الاقتصاد طريقه مع هذه الثلة المميزة، فظهرت أقسام أكاديمية، ودراسات علمية، ومشاريع عملية، تحول معها "الاقتصاد الإسلامي" إلى واقع يُعترف به. واليوم قد نكون في حاجة ماسة لفتح الباب لمجال آخر مهم، وهو المجال السياسي.

إذاً، فالحديث هنا لم يعد ترفاً فكرياً، وبخاصة مع كثرة دوراتها داخل الفكر الإسلامي، عندها تكون المشاركة مهمة، بحيث تأتي على بيان أفضل المواقف، وقد سبق أثناء التحليل عرض شيء من التصور الإسلامي، فجمع هناك بين النقد وذكر الموازي الإسلامي لها، وهنا إعادة فحصها وفق ثلاثة أدوار مقترحة، وهي: (النقد والتأصيل والاجتهاد):

### المطلب الأول: الدور النقدي

#### ١- معنى النقد وضرورته:

النقد هنا يأتي بمعنى الفحص والتمحيص للمفاهيم، والنظر في صدقيتها، وفي حقيقة واقعها، وفي توافقها مع مبادئها، وفي علاقتها بالمفاهيم القبلية المؤسسة لها، ثم يُختتم في النهاية بنخلها في المصفاة الإسلامية فيُنظر فيها وفق المنظار الإسلامي.

(١) ينظر الموسوعة العربية العالمية، مادة "الرأسمالية".

والنقد هنا أيضاً يُبيّن العلاقة المتنبسة بين هذه المكونات الفكرية، ويبين عناصر القوة والضعف، الخطأ والصواب، الجائز وغير الجائز، المناسب وغير المناسب، الثغرات الخطيرة أو المآلات الضارة، ويمكن هنا التأمل في كتابات عبدالوهاب المسيري وطه عبدالرحمن وغيرهما حول أزمة الأفكار الغربية، والاستفادة منها ومن أمثالها من كتابات المفكرين المسلمين.

يهتم النقد هنا أيضاً بوهم المسلمات التي يعززها مفكرون غربيون عن مكونات يرونها شرط الوجود الديمقراطي وبدونها تنعدم الديمقراطية ويتبعهم بعض الكتاب المسلمين على ذلك، ومن ذلك ما يقوله "آلان تورين": الديمقراطي عليه (أن يعترف بوجود صراعات قيم لا يمكن تجاوزها، وأن لا يقبل بالتالي بأي مبدأ مركزي لتنظيم المجتمعات، ولا بالعقلنة ولا بالخصوصية الثقافية)<sup>(١)</sup>، ومن جهتنا فعالم الأفكار مساحة مرنة لا يدخلها مثل هذا التصلب، فميدان الفكر حتى مع هذه المسلمات المزعومة قابل للتعديل والتطوير.

ومشكلات الديمقراطية معروفة لدى الدارسين، فضخامة الحدث الديمقراطي في الحياة الغربية ليس راجعاً إلى قبول الناس الاختياري لها فقط، بل يعود جزء منه إلى قدرة اللاعبين السياسيين في تحسين وجهها، وفي تصوير ملفت للكاتب السابق: (أما الخطر الماثل في البلدان الصناعية فهو أن تقوم الدولة بابتلاع البرلمان وتقوم السوق بابتلاع وسائل الإعلام، عندئذ يصبح المجال السياسي فارغاً)<sup>(٢)</sup>. ومن قدرنا في هذا الزمن أن تكون العبرة ماثلة أمامنا: فهذه الديمقراطية المحسنة يظهر وجهها القبيح في فلسطين المحتلة، فالغاصبون لها مجموعة ديمقراطية ومدعومة من ديمقراطيات العالم الغربي.

(١) ما الديمقراطية؟، ص ٢٠٥.

(٢) ما الديمقراطية؟ ص ٢٥٦، وينظر عن الديمقراطية الليبرالية .. قضايا ومشاكل، د. حازم البيلوي، ص ٥٥.

إن النموذج الديمقراطي الذي عُرض كنموذج يُعرّف بالديمقراطية في القسم الأول من البحث - وهو النموذج الأمريكي - هو نفسه النموذج الذي يكاد يكون "باطنياً" في الديمقراطية، فله "ظاهر" حسن يقدم للرأي العام الأمريكي والعالمي، وهو النموذج "الظاهر" الذي يحفظ التوازن داخل أمريكا، بينما هناك صورة (باطنة) له قائمة على انتهاك كل قيم الديمقراطية الجوهرية، وهو النموذج "الباطن" الذي يحقق مصالح القوى ويجعلها فوق أي مبدأ، ومن بين الكتاب الأمريكيين المحللين لهذه الازدواجية الكاتب "نعوم تشومسكي"، ومن كتبه البارزة في هذا المجال: (الدول الفاشلة .. إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية) فهو كتاب جدير بالقراءة حول هذا الجانب<sup>(١)</sup>، وللأسف فهناك من يُنظر للدفاع عن الوجه القبيح في العلاقات الخارجية، ومن هنا يكون من الغفلة تصديق الدعوات الغربية للديمقراطية خارج بلدانها<sup>(٢)</sup>، فأحد مجالات النقد: تفكيك الخطاب الدعائي الغربي عن الديمقراطية، فهناك فرق كبير بين السياسة الداخلية في البلدان الديمقراطية القائمة على المبادئ الديمقراطية وبين السياسة الخارجية القائمة على المصالح، فالبلدان الديمقراطية هي نفسها البلدان الاستعمارية والداعمة للوضع المأساوي في فلسطين<sup>(٣)</sup>، وأصبحت الديمقراطية مرتبطة بمصالح اقتصادية خارج البلاد غير الديمقراطية، وكما يقول تشارلز: (لقد اكتشف البنك الدولي الديمقراطية، أو على الأقل اكتشف أن الديمقراطية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي)، ومن هنا جاء تقرير التنمية لعام (٢٠٠٦م) مهتما بالديمقراطية لما لها من

(١) وبخاصة الفصل السادس: إعلاء شأن الديمقراطية في الداخل، ص ٢٥٢، وينظر الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، محمود علي الخطيب، مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ٢٠١. (٢) يراجع في ذلك بحث على الشبكة للدكتور سعيد صديقي أستاذ القانون العام بالمغرب بعنوان: (السياسة الخارجية والديمقراطية) وهو في المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ١٥، صيف ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٤٥، ينظر على هذا الرابط:

[http://www.caus.org.lb/Home/electronic\\_magazine.php?emagID=59&screen=4](http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=59&screen=4).

(٣) ينظر حول هذه الفكرة: الفكر السياسي الحديث، د. فايز أبو جابر، ص ٨ وما بعدها.

دور في تعزيز التنمية<sup>(١)</sup>، وهو مفهوم يخفي داخله طموح الشركات العالمية في امتصاص ثروات الأمم الضعيفة.

وقد كان جزء من العرض التحليلي أول البحث نقدياً، يكشف الثغرات، وهذه الثغرات تكون أكثر وطأة على البيئات الضعيفة، بخلاف الأمم القوية فهي قادرة على التنبيه لتلك الثغرات وإعادة النظر فيها وتخفيف أخطارها.

وللتصور الإسلامي وجهته النقدية الخاصة، تبدأ من الأصول المؤسسة للديمقراطية وغيرها، فهي أصول منقطعة عن الإسلام، وهذا الانفصال يعدّ انحرافاً خطيراً، ولا بد أن تمتد آثار هذا الانفصال الخطير إلى مجموعة المفاهيم الأخرى، فالأصول هي روح يصعب تصور الجسد دون أثرها عليه. وعليه فلا بد للنقد الإسلامي أن يفكك هذه الأصول الخطيرة، ويتابع امتدادها في مجالات الفكر الأخرى، وأن يُربط كل مقترح من خلال الوصل بالتصور الإسلامي.

## ٢- مجالات النقد:

يتوجه المستوى الأول من النقد إلى نقد (الأصول): العلمانية والإنسانية المادية والرؤية المادية والعقلانية الأداتية، ثم ينتقل لبيان أهمية التفريق بين (التشريع الوضعي) و(التشريع الإسلامي)، وإلى التفريق بين (حرية الإسلام) وبين (حرية الانحراف)، وتبقى العلمانية أقوى الأصول تمّدداً في الأنظمة المختلفة، وقد تتسرب لكتابات وكتاب دون أن يُشعر بها، وسبب الخفاء أنها روحٌ لغالب الأفكار الغربية، والروح لا تظهر لكل عين<sup>(٢)</sup>.

(١) الديمقراطية، تشارلز، ص ٣١٥، وص ٣١٦.

(٢) وكمثال على ذلك، تلك الكتابات الغامضة للمفكر الكبير عبد الوهاب المسيري، فمع العمق الفكري والنقد الكبير الذي نقد به المنظومة الفكرية الغربية، إلا أن موقفه من العلمانية الكلية والجزئية يُعدّ ملبساً، ومثل ذلك الأسلوب المشوش لبرهان غليون في عرضه للعلمانية السياسية في كتابه: نقد السياسة .. القسم الرابع كاملاً، ص ٣٢٤ وما بعدها، والقسم الخامس كاملاً، ص ٤١٨ وما بعدها، وما يحسب لغليون أنه متمسك بالدعوة للديمقراطية في مشروعه الفكري، ولكن حماسه لها لم ينفصل عن الحماس لصور علمانية تؤسس لها.



قطعا يعترض طائفة من دعاة الديمقراطية على النقد، إنهم يتعاملون مع الديمقراطية كشيء مقدس، ويحرمون نقدها، أو تجزئتها، أو إعادة النظر فيها، أو إقامة تعديلات عليها، ويتعاملون مع نقادها وكأنها عقيدة مقدسة، ويمارسون نوعا من الاستبداد تحت مسمى الديمقراطية، وقد تفحص "د. رفيق حبيب" حال هذه الطائفة المتعصبة للديمقراطية ووعيتها الزائف وصور موقفهم<sup>(١)</sup>.

وفي مضمار النقد، نقد يتوجه لخطاب حديث يقوم بـ (تفريغ الإسلام من محتواه السياسي)، بدأ مع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) لعلي عبدالرازق، فهو نقطة انطلاق معارضة لأي مشروع إسلامي يقصد التأصيل أو الإبداع الإسلامي في المجال السياسي، ومع كثرة ما كتب بعده من كتابات مشاركة في مساره إلا أنها لم تخرج عن النتيجة المبتغاة منه: من نفي وجود اتجاه إسلامي خاص في الفكر السياسي ومن ثم ربطهم بين التقدم في الديمقراطية وبين الانفصال عن الإسلام في هذا المجال، كما أنه بكتابه هذا قد فتح المجال لموضوع شائك يقارن من خلاله بين النموذج الإسلامي من جهة والنموذج الحدائني من جهة أخرى، وفجر نقاشاً لم يقفل إلى الآن حول علاقة الدولة بالإسلام، وبخاصة بعد طرح الكماليين في تركيا نموذجاً علمانياً مغايراً للنموذج الإسلامي<sup>(٢)</sup>. وقد يكون من حسنات الكتاب أنه استنهض علماء الأمة لكتابة التجربة السياسية الإسلامية ومنطلقاتها النظرية من الكتاب والسنة وهدى سلف الأمة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر تفكيك الديمقراطية، د. رفيق حبيب، ص ١٧-١٩، وينظر حول الاستبداد الديمقراطي كتاب إمام عبدالفتاح (الأخلاق والسياسة)، ص ٣٨١، وللمزيد ينظر الكتاب الماتع: الاستبداد الديمقراطي، د. عصمت سيف الدولة.

(٢) ينظر الإسلام والدولة الحديثة، د. عبدالوهاب الأفندي، ص ٧٩، وللدكتور فضل الله محمد إسماعيل فكرة كتاب مهمة بعنوان: سياسة الإسلام بين الرأي والرأي الآخر، في أربعة فصول: فصل عن المنكرين لسياسة الإسلام من المسلمين والرد عليهم، ومن الغرب والرد عليهم، ثم القائلون بسياسة الإسلام وأدلتهم، ومن الغرب وأدلتهم.

(٣) وللتعرف على معالم أفكار عبدالرازق، ينظر السياسة في الفكر الإسلامي، د. أحمد شلي، ص ٣٥، وقد كان كتاب علي عبدالرازق في سياق تبرير إلغاء الخلافة بعد سقوط الدولة العثمانية بخلاف الكتابات المعاصرة حيث جاءت كتاباتهم محاصرة للاتجاه الإسلامي، مثل: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، خليل عبدالكريم، الخلافة الإسلامية، للمستشار محمد العشماوي.

وفي مضمار النقد، (النقد الحضاري) الذي يدفع الحضارات للمغالبة فتقوم كل حضارة بكشف حججها للدفاع عن قيمها ومبادئها الكلية، وقد سبق في مبحث الأصول عدم الانفكاك التام بين الأصل والمجال، والأمر أوضح في كثافة حضور الأصول الحضارية الغربية في المفهوم الديمقراطي، ومن ذلك الحمولة العلمانية، فالمفهوم الديمقراطي يتوحد بهذه الحمولة بعد انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يقتسم جزءاً من العلمانية<sup>(١)</sup>، وهذه الحمولة تحتاج لتفكيكٍ بصير وتحليلٍ عميق، وبخاصة مع هذا الزخم الإعلامي الذي تحظى به الديمقراطية.

ومن مجالات النقد المهمة القيام بدراسات متأنية لجهود واسعة حديثة (متغربة) عن (الديمقراطية والإسلام) أو المجال السياسي في الإسلام من خلال نموذج الديمقراطية، وفي المجال أحاديث عن الدولة والسلطة والحاكمة وغيرها من المسائل، من هذه الدراسات ما يكون استشراقياً، يقودها الاستشراق القلبي بمدارسه أو الاستشراق المعاصر المهتم بالصحة الإسلامية والتيارات الإسلامية<sup>(٢)</sup>، ومنها الذي ينطلق من منظور فلسفي وفكري، ومنها ما ينطلق من المجال السياسي ذاته وأقسام السياسة والقانون والإدارة في الجامعات الإسلامية، وهذه الثلاثة كثيرة في المكتبة العربية، وهناك كتابات أقل من مجالات تخصصية أخرى، مثل: مجال علم الاجتماع، ومن الأمثلة كتاب: (الإسلام .. الدولة والمجتمع) لسامي زبيدة أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لندن. ومجال النقد هنا لا يهدف فقط للنقض؛ لأن هذا المجال يعدّ واسعاً، ويحوي الإيجابيات والسلبيات، فمن النقد العادل والموضوعي التفريق بين المختلفات، وموازنة الأمور بميزان العدل والعلم.

ومن مجالات النقد .. نقد (لعبة المصطلحات)، ففي كل مرة يشتهر مفهوم ويلتف

(١) ينظر هذه هي الديمقراطية، عبدالرحمن العمر، ص ٥٥.

(٢) نجد الاستشراق القديم واضحا في كتابات جيل طه حسين ومن نقل عنهم، ومن الأمثلة كتاب: الإسلام .. هل يقدم للعالم نظرية للحكم، حيران شامية، وينظر أيضا: الإسلام والسياسة، د. حسين فوزي، ص ٧١.

حواله المتغربون، نجدهم يوظفونه في هدم أصول إسلامية من خلال لعبة المصطلحات المضطربة، ففي زخم الحماس للديمقراطية تحضر مصطلحات مثل: الدولة التيقراطية أو الإسلام السياسي أو غيرهما، وقد أكثر الكتاب من وصف كل جهد إسلامي في المجال السياسي بأنه "إسلام سياسي" قصد وضعه بين قوسين وجعله في دائرة الاتهام والاشتباه، مع أنه الوحيد الذي يبذل جهده في استعادة المنزلة الحضارية للإسلام<sup>(١)</sup>.

ومن مجالات النقد .. نقد خطاب (التجديد الفوضوي)، وأصحابه يرون أنه لا بد من تجديد الفقه في موضوعات تمسّ المجال السياسي للتقدم نحو الديمقراطية، وهذه مشكلة عند الكتاب المعادين للموقف الإسلامي أو المعارضين له، ويجعلون شرط امتداح الموقف الإسلامي هو وضعه لفقه جديد يهدم الكثير من الأصول. صحيح توجد صعوبات في الواقع، ولكن وضع العقبات أمام تحقيق أي نق في الطريق إلا من خلال نبذ مسلمة إسلامية يعدّ من التجديد الفوضوي المرفوض، وحصر العقل المسلم في مثل هذه المضايق من التحجير الواسع عليه، وهذه العملية قد تصرف العقل الإسلامي إلى التأويل الفاسد<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- ملحوظات حول الدور النقدي:

- أ- بعض المفكرين يدعون في نقد الأفكار، فيستفاد منهم في هذا الباب، ولكن قد تختلف معه في الجانب التأصيلي أو التجديدي، ويمثل هذا التمييز بين مستويات جهود المفكرين يمكننا الاستفادة مما ذكره في نقد المجال السياسي الغربي دون أخذ ما نجده غير متفق مع رؤيتنا واجتهادنا في جوانب أخرى.
- ب- الفرق بين الأفكار والعقائد في عمليات النقد: عند نقد العقائد يكون الأمر واضحاً، هنا أبيض أو أسود فقط، ومن هنا نجد مواقف أهل السنة الحاسمة،

(١) وللدكتور مصطفى محمود مناقشة صحفية جميلة لهذا المصطلح، ينظر كتابه: الإسلام السياسي والمعرفة القادمة، ص ٨، وانظر دراسة تحليلية ونقدية للمصطلح في: المصطلحات السياسية، أ.د. توفيق الواعي، ص ٨٤.

(٢) ينظر مثلاً التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، د. حيدر علي، ص ٣٤٣.

بخلاف الأفكار التي تتسع لمعاني مختلفة وتقبل تطبيقات متنوعة، فمثلاً "الديمقراطية" تقوم على مكونات، منها "التشريع"، ولمن يكون؟ فهذه مسألة محسومة إسلامياً، ولكن هناك "الانتخابات"، فهذه موطنها ساحة الجواز والعفو والمصلحة.

ت- سنجد في الفكر الغربي نقداً من تيارات مختلفة لعناصر في الديمقراطية، وهذا دليل على قبول الأفكار لذلك من جهة، وحيوية الفكر من جهة أخرى، وعندما نذهب للمكتبة الفكرية نجد عشرات الكتب الفكرية الغربية الناقدة للديمقراطية، وبخاصة من جهة اليسار والمدارس الاشتراكية، ولكن لا ينبغي أن ننحصر لكل صور النقد؛ لأن المثقف المسلم له مرجعيته النقدية، وهي الإسلام، ومن أصولها في هذا الباب أن يقوم بالعدل والإنصاف، وأن يميز الحق من الباطل وفق أصوله الإسلامية وليس وفق أصول غيره، وقد أمرنا أن نحكم بين العالم فيما اختلفوا فيه، قال تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اختلفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا يَنْتَهُمُ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اختلفوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: (فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ) [الشورى: ١٥]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والسلف والأئمة الذين ذموا وبدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين: في دلائله وفي

مسائله: نفياً وإثباتاً. فأما إذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ؛ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالفه، فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفُوا فِيهِ) وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم. وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة. ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني ليظهر الموافق والمخالف<sup>(١)</sup>.

ث- من المواقف الغربية أن بعض المتحمسين من الإسلاميين للديمقراطية يستنكر على ناقديه والمعترضين عليه، بينما مثل هذا النقد موجود حتى في الفكر الغربي المؤسس لها، وهذه هي مشكلة الحماس المفرط لبعض الأفكار التي تُخرج أصحابها عن التوازن المطلوب، والحق أن الأفكار تتميز بقبولها للنقد، فهي في الأصل منشط إنساني، وما كان كذلك فهو يقبل الحوار والنقد والتقويم والتطوير.

### المطلب الثاني: الدور التأصيلي

#### ١- حدود التأصيل:

التأصيل هنا يعني أخذ القسم الصحيح من التجارب البشرية النافعة ذات الثمار الواضحة إلى مجالنا الإسلامي، ونبدأ بصياغة المفردات بما يتفق مع لغتنا، وصياغة الأفكار بما يتفق مع رؤيتنا.

ينبغي الانطلاق في التأصيل من مبدأ نقص العمل البشري، وحاجته رغم تطوره

(١) مجموع الفتاوى، ٣/ ٣٠٨.

لمراجعة، وأعظم صور تلك المراجعة هي التي تكون وفق التصور الإسلامي، وهناك مفكرون غربيون يُقرّون بهذا النقص، يقول مارك فلوربايه: (فإن عبارة الديمقراطية مجرد ذاتها نموذج جيد للدعاية الكاذبة للإشارة نوعاً ما إلى المجتمعات الغربية مثل عبارة "سيارة نظيفة" التي تطبق على سيارة تحدث تلوثاً أقلّ من غيرها. على الإطلاق، نحن لا نعيش في ديمقراطيات وليس لهذه العبارة معنى البتة، إذ إنه لا يمكن الحكم على مجتمع بأنه ديمقراطي بلا قيد أو شرط. إن الديمقراطية ناقصة بشكل مستمر، ولا يجب إعاقه البحث عن توسيعها مطلقاً. الإقناع بأن المرحلة النهائية قد تحققت، يعني ضمان وحماية أشكال الديكتاتوريات الصغيرة والكبيرة التي تستمر في داخل المجتمع<sup>(١)</sup>، ونذهب مع إسماعيل الشطي في قوله: (ليس بالضرورة أن يكون كل ما في التجربة الديمقراطية الغربية هو من الديمقراطية ذاتها)<sup>(٢)</sup>.

نجد حماساً مفرطاً عند بعض الكتاب للديمقراطية بسبب الواقع السيئ في العالم الإسلامي، فهؤلاء من أجل رفع الالتباس وعدم احتمال أي تأخير نجدهم يطرحون الديمقراطية كحل وحيد لنجاح المجتمع الإسلامي: (لا يحسن أحد أنه يمكن أن تقوم لنا قيادة بغير الإسلام، أو أن يستقيم لنا حال بغير الديمقراطية)<sup>(٣)</sup>، مع أن الكاتب في موضع آخر من نفس الكتاب ينبه لقضية مهمة فعلاً، وهي غلط من يضع هذه المقارنة: (الإسلام والديمقراطية)، مادحاً أو ذامّاً؛ لأن المقارنة إنما تكون بين النظام السياسي في الإسلام وبين الديمقراطية، النموذج السياسي الحديث المعاش<sup>(٤)</sup>. والأصل أن لا يعمينا

(١) الرأسمالية أم الديمقراطية...، ص ٤٣، وهذا النوع من النقد كثير في الفكر الغربي، ويقوم به غالباً الاشتراكيون، ودون شك فكروهم الخصم للنظام الديمقراطي الرأسمالي نجدهم أقدر في كشف ثغرات الديمقراطية الرأسمالية.

(٢) الخليج العربي والديمقراطية...، ص ١٣٢.

(٣) الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، ص ٥، وينظر حول هذه المواقف: نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد أحمد مفتي، ص ٨٤.

(٤) نفس الكتاب، ص ٩٧، والكتاب مثير وعميق في فتح الأسئلة الشائكة حول علاقة الديمقراطية بالإسلام، ولكن تبقى الإجابات محلّ نظر.

الواقع السيئ عن تمحيص تلك الأفكار.

وعملية التأصيل عملية مهمة، وفي نفس الوقت خطيرة<sup>(١)</sup>:

فهي مهمة؛ لأن الرؤية الإسلامية رؤية قادرة على استيعاب النافع من أي مكان وفي أي زمان، فقد انتشر الإسلام في أمم مختلفة، ودخل في حوار مع حضارات متنوعة، فأخذ أحسن ما فيها، بعد أن أمدها بروح جديدة فأصبحت وكأنها إسلامية الأصل بعد أن نسي أصلها، وهذه خصيصة من خصائص الإسلام وهي قدرته على استيعاب أحسن ما يوجد دون أن يتشوش أمره.

وهي خطيرة؛ عندما تتم بواسطة مجموعة غير مؤهلة، وبخاصة ممن ضعف في استيعاب الرؤية الإسلامية أو ضعف في الوعي بالرؤية العلمانية، عندها تظهر عملية تلفيقية غير نافعة، ومن آثارها: إصباغ الصفة الإسلامية لما ليس إسلامياً، أو وضع المتناقضات في حيز واحد، عندها تبقى الأفكار متنافرة، وإقناعها يكون مؤقتاً، سرعان ما ينكشف عجزها عند التطبيقات.

والجمال السياسي بما يحوي من نظريات أو أفكار لا يخرج عن هذا الإطار، وحتى يكون النشاط أقرب للنجاح فمن الأفضل أن يتم في أجواء جماعية، بحيث تحوي على المبرزين في جانبيين: جانب التصور الإسلامي وجانب التصور الوضعي، فتوضع المنهجية المحكمة لعمليات التوفيق الآمنة.

وبما أن المجال هو مجال نظري في بدايته، فلا يصح إقفال الباب عن الاجتهادات اللاحقة؛ لأن الأفكار هي في النهاية نظريات، والنظريات قد تكون قوية لمرحلة تاريخية أو لظرف اجتماعي، وتكون صالحة آنذاك، ثم تضعف في وقت آخر أو في مكان آخر، لاختلاف الأوضاع.

لا شك أن المجال الواسع في الفكر الغربي الحديث قد يثبط هم بعض الباحثين، فمن

(١) نموذج من الداعين للتبينة: الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، محمد عبد الجبار، ص ١٦٢-١٦٨.

كتابات أفلاطون وأرسطو السياسية إلى روح الشرائع لمونتسكيو وكتابات روسو وجون لوك وهيكل السياسية فضلا عن الأكاديميين في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الغربية<sup>(١)</sup>، وهم بالمثل وكتبهم بالآلاف، مع ما تحويه من إبداع، قد تثبط الهمم عن التفكير المستقل أو عن الحوار من موقف عزيز منافس، وهذه هزيمة نفسية مفسرة في ضوء ذلك الثقل الفلسفي والأكاديمي الغربي، أو يتم استسهال وضع عناوين إسلامية لمحتويات غير إسلامية، وكما يقول "محمد أسد" إنها واضحة وعميقة عندما تطلق في البيئة الغربية (ولكنها تصبح جد مبهمة وشاذة عندما يراد تطبيقها على الفكرة الإسلامية)<sup>(٢)</sup>، وهذه الضخامة لم تمنع ولله الحمد من خروج كتابات فلسفية عميقة من بيئتنا الإسلامية على وعي بأصول الأزمة للفكر السياسي الغربي واحتياجاته لأخلاقيات وإيمانيات لا يغطيها سوى الإسلام<sup>(٣)</sup>.

إذاً، التأصيل يكون للأفكار النظرية والعملية التي أبدعتها قرائح المفكرين، وثبتت فعاليتها في حياة مجتمعات كثيرة، مثل الديمقراطية وأدواتها المختلفة... بحيث يفرق فيها بين: النافع والمقبول، فيتم تبنيها إسلامياً بإيجاد التربة الشرعية والمكونات اللغوية

(١) هناك محطات كبيرة في الفكر السياسي الغربي، وقد يكون أشهرها: قديماً ما كتبه أفلاطون وأرسطو، وفي عصر النهضة كتابات ميكافيلي الإيطالي صاحب الأمير، ثم أصحاب نظريات العقد الاجتماعي: هوبز وكتابه لفيثان، جون لوك وكتبه المؤسسة للبرالية السياسية وبخاصة مقالان عن الحكومة، روسو صاحب العقد الاجتماعي، ومونتسكيو صاحب روح الشرائع وحديثه عن السلطات الثلاث، والبعض يقف وقفة خاصة مع الأخير، مثل ألتوسير، ففي كتابه: مونتسكيو .. السياسة والتاريخ، لوي ألتوسير، ص ١١ مناقشة مقولة أنه مؤسس علم السياسة مع المقارنة بمن سبقه، كما أن لفلاسفة الألمان دور كبير في الفلسفة السياسية، وبخاصة كانط وهيكل، وللدكتورين: عبدالرحمن بدوي وإمام عبدالفتاح كتابات عن فلسفة هيكل السياسية، أيضاً هناك كتابات ماركس والماركسيين.

(٢) ينظر منهاج الإسلام في الحكم، محمد أسد، ص ٤٥ ومثالها الديمقراطية ص ٤٧ والشاهد ص ٥٠ ومع قدم الكتاب نسبياً إلا أنه حري بالاطلاع من شخص عاش النظامين وفهمها فكان الأمر في حقه كما قال عمر رضي الله عنه: (إنما تنفض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية).

(٣) يمكن التمثيل هنا بكتابات "طه عبدالرحمن": الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، والحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، وسؤال الأخلاق، وروح الحداثة.



والمرجعيات الثقافية المنبثقة من هويتنا، وبين: غير المقبول، لتعارضها مع ثوابت إسلامية، فبين صور الاعتراض عليها حسب الدور النقدي السابق.

فالديمقراطية عندما ترتبط بأصولها وجذورها، مثل الإنسانية، فهي تجعل الشعب مشرعاً وحيداً، وهذا طبيعي في حضارة ترتبط أفكارها بأصول تلك الحضارة، ولكن في الإسلام يختلف الأمر، فالبشر يجتهدون في وضع تشريعات منطلقة من الإسلام وليست منطلقة من الناس، ولا يشترط تخيل ذلك التصادم بين ما شرعه الله وبين ما يصلح أحوال الناس؛ لأن الناس لو وجدوا شرع الله مبرراً من الأهواء والمصالح، لما رغبوا عنه إلى غيره، ولما وجدوه متعارضاً مع مصالحهم، كيف وهو من حكيم خبير عليم، سبحانه، هنا تظهر أهمية التأصيل للأفكار التي نأخذها من غيرنا، بحيث نبقي فعاليتها النافعة، ونجردها من أصولها المخالفة لثوابتنا، ونضع لها أصولاً إسلامية.

قد يقال لماذا لا نذهب لطريق آخر ثالث، اجتهادي تجديدي، ونتخلص من هذه العملية التأصيلية التي لن تسلم من عمليات توفيقية متعبة قد تختلط بالتلفيقية الضارة، وبهذا فهي محفوفة بالمخاطر؟ وتصلح ضار مع الديمقراطية قد يؤدي إلى خفوت القيم الإسلامية في مقابل الديمقراطية، والجواب أننا نتحدث عن الممكن، وليس عن المأمول، (فالعالم الإسلامي قد فقد المبادرة التاريخية من يده كي يستلمها الغرب الأوروبي)<sup>(١)</sup>، الذي أوجد نماذج ملفتة تستحق التأمل، وعليه فالممكن في هذه المرحلة التاريخية في نظري المتواضع هو النقد والتأصيل مع شيء من الاجتهاد والتجديد، حتى تنبثق الرؤى الاجتهادية المتميزة بأمرين: قوتها العلمية وإجرائيتها العملية، وهنا نشارك بدور ريادي للبشرية، وهي موضوع الدور الثالث.

يُقابل التأصيل بحملة مضادة من المتعصبين للعلمانية أو لأنظمة فكرية أخرى، مع

(١) الإسلام: الأخلاق والسياسة، ص ٥٨، ولمحمد قطب اعتراضات وجيهة ذكرها في كتابه: مذاهب فكرية معاصرة، ص ٢٥٣-٢٥٧.

العلم بأن شخصيات كثيرة من رموز التيارات المتغربة (الليبرالي والقومي والماركسي) تحاول التبرؤ من العلمانية بعد الفشل في تبرير الدعوة لها كما ألمح لذلك د. عيد، ولكنه عكسهم ما زال مصمماً على تنقية التجربة الإسلامية من هويتها من خلال تحمسه للعلمانية<sup>(١)</sup>، أيضاً يواجه التأصيل دراسات نقدية من مجموعات أكاديمية مختصة للتجربة الإسلامية، وهذه المجموعة تحتاج لحوار جاد، واستفادة متبادلة<sup>(٢)</sup>.

## ٢- التأويل وأدوات التأصيل:

من المهم في هذا المجال التشدد مع آلية التأويل والتفسير الجديد، حيث استخدمنا بتساهل مع كثير من القضايا الحديثة، سواء في مجال الاعتقادات والتصورات، أو في مجال العمل؛ فآلية التأصيل عبر أداة التأويل غير آمنة دائماً، ومن هنا فلا بد من البحث عن أدوات علمية وأكثر أماناً، وهذه تستدعي العودة إلى المنهجية الأصولية بكامل أدواتها، دون عمليات الانتقاء الجزئية، التي لا تراعي الأخذ الشمولي وتكتفي بانتقاء غير علمي.

إن التركيز على جزء من المنهجية الإسلامية، مثل: التأويل أو المصلحة أو المقاصد أو التيسير أو تغير الأحكام بتغير الأزمان أو الاجتهادات غير المكتملة، يعدّ تفریطاً في المنهجية العلمية، كما أن من اكتفى بمبدأ سدّ الذرائع أو الرؤية الظاهرية الحرفية، أو تعظيم التقليد، أو الحذر من كل جديد، يُعدّ أيضاً مفرطاً في المنهجية العلمية، بينما المنهجية التأصيلية الحقّة تتجاوز المنهجين السابقتين -لقصورهما- إلى منهجية أكمل، لا تفرط بجانب على حساب آخر<sup>(٣)</sup>.

(١) الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، د. عبدالرزاق عيد، ص ٣١ وما بعدها، ونفس الكتاب: ص ٦٨ وما بعدها.  
(٢) قد يكون من هذه الدراسات ما قدمه د. حيدر إبراهيم في كتابه: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية.  
(٣) يوجد كتاب على الشبكة كبير الحجم لـ (الإمام أحمد ولد الكوري الشنقيطي) واسمه (فتنة الديمقراطية) وقد اعترض على طائفة من الإسلاميين بأكثر من عشرين وجه، ص ١٧٥-٣٤٤، والكتاب في مجمله يُعدّ حملة على مبدأ التأصيل برمته، وهو أمر ليس من منهجي، ولكني وجدت الكتاب قد استوعب كل الاعتراضات المحتملة، فيكون مرجعاً مفيداً ومهما في هذا الجانب، ويبقى الاختلاف في مثل هذه الأمور محموداً؛ لما فيه من خدمة للبحث العلمي.

لست من المتحمسين لتأصيل مثل هذه الأفكار أو غيرها في مجالات حياتنا، ولا أي باحث مسلم يعتزّ بإسلامه، الجميع يتمنى الاستقلال الذاتي والإبداع الحضاري المستقل، وبخاصة أنه قد غلب على المؤصلين تمرير ثقافة الغير ليس إلا، كما أنه يولد تبعية مستمرة، فمن الواضح وجود تقدم فكري وقانوني متسارع يصعب اللحاق به. يمثل هذه الروح المقلدة، ويمكن لو انتقلنا لجانب الإبداع لكان الأمر أيسر. ومع ذلك فأجد أن الأمر لا يمكن إقفاله؛ لوجود أمور صحيحة ونافعة في هذه الأفكار، وهي تفتن بسيط النظر، وهي حق إذا فصلناها عن غيرها، فإذا كان لابد من أخذها فلا بد من وضع مثل هذه الرؤى لطريقة تحويل هذه التبعية الجزئية إلى فعل حضاري ذاتي.

### ٣- ملحوظات حول الدور التأصيلي:

١٤ مما يرتبط بمجال التأصيل (موقف الفكر الإسلامي المعاصر) بتياراته المختلفة وأحزابه القائمة وجماعاته المشهورة ومفكره البارزين من الديمقراطية، وهو موقف واسع النشاط ومتعدد التطبيقات، وهم من جهة المنهجية ما بين المتحوط والمتشدد في تأصيل ما يناسب التأصيل وما بين متساهل، وقد شغلت هذه المواقف الكثير من الدارسين، وهي تكشف حجم الجهد الإسلامي في هذا الباب، فهم لم يأخذوا الديمقراطية كقالب جاهز كما فعل الاتجاه التغريبي بل ربما يكون جهدهم في جملة أكثر وعياً بحقيقة الديمقراطية، لأنه يقوم بنشاطين متتابعين: نشاط من أجل الفهم وآخر من أجل التقريب، بخلاف الناقل لها فقط، فهو لم يقم بشيء كبير<sup>(١)</sup>.

من صور التأصيل (المتسرعة) من يساوي بين الديمقراطية والشورى بإطلاق، وهي مساواة غير سليمة، هناك مسائل مشتركة تغري بعض الباحثين بالقفز السريع لإثبات المساواة بين المفهومين، بينما التأصيل العلمي المطلوب هو الذي يعرف التشابه ويعرف الفرق، ثم يقوم بعملية صعبة تقوم على بيان طبيعة الفرق ومشكلاته وطبيعة التشابه

(١) من هذه الدراسات: تفكيك الديمقراطية، د. رفيق حبيب، ص ٢١-٢٧.

ومقابلته الإسلامي، وماذا يمكن أن ندخل على المسائل المخالفة من جهود لتعديلها. عمليات التأصيل (تحتك بمصطلحاتنا الإسلامية)، مثل: السياسة الشرعية، الإمامة، الخلافة، الشورى، طاعة أولي الأمر، أولو الأمر، أهل الحل والعقد، البيعة، الحكم بما أنزل الله، وغيرها، وقد تجد بعض الكتابات التي تقفز على هذه المصطلحات دون تحقيق، فيضعون مضموناً معاصراً قد لا يتوافق مع مكونات المصطلح في صورته الإسلامية، ومن هنا وجب الابتداء بتحرير المصطلح في صورته الإسلامية قبل وضع مضامين جديدة فيه<sup>(١)</sup>.

ختاماً: إن التجربة التأصيلية بكل أشكالها تجربة كبيرة، وهي تجربة تستحق النظر، والبناء عليها لمستقبل الدراسات التجديدية والاجتهادية في المجال السياسي مطلب مهم.

### المطلب الثالث: الدور الاجتهادي التجديدي

#### ١- أهمية الدور الاجتهادي التجديدي:

يتحقق الدور الاجتهادي والتجديدي بالنظر في الإسلام ونصوصه وأصوله لإخراج "نظرية سياسية إسلامية"، وهذه لابد فيها من علم يستوعب صاحبه النصوص والأصول والمقاصد والمصالح والمتغيرات، وهناك جهود فكرية وعلمية إسلامية رائعة في تغطية المجال السياسي، ولكنها ما زالت في البدايات.

منذ إعلان إنهاء الخلافة في الدولة العثمانية والمسلمون يبحثون عن نظرية، ويزداد الأمر تشعباً دون انفراج، ومع الصدمة التي حدثت جراء إنهاء الخلافة وما تبعها من ضجة أحدثها كتاب الشيخ علي عبدالرازق لم يظهر ما يقابلها قوة وشهرة، وبقيت

(١) من بين الجهود المعاصرة ما يقوم به الدكتور سعد بن مطر العتيبي في تحرير المصطلحات الإسلامية، ونحتاج جهود أخرى تقوم بتحرير المصطلحات السياسية البشرية العملية والناجحة مثل الديمقراطية بمكوناتها المختلفة، عندها يستطيع صاحب الجهد الثالث الذي يقارن بين المجالين أن يُطعم التجربة الإسلامية المعاصرة بأدوات جديدة، ويكون فعله أكثر أماناً، وينظر: شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام، د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، ص ٤٥، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، د. مصطفى حلمي، بكامله.

النظرية السياسية مشكلة مفتوحة إلى اليوم<sup>(١)</sup>، وفي الحديث عن أبي أمامة ما يُبين تفريط الناس بهذا الجانب، قال الرسول ﷺ: (لتنقض عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضا الحكم وآخرهن الصلاة)<sup>(٢)</sup>، قال المناوي شارحاً للحديث: ("فأولهن نقضا الحكم" أي القضاء وقد كثر ذلك في زمننا، حتى في القضية الواحدة، تنقض وتبرم مرات بقدر الدراهم)<sup>(٣)</sup>.

الموقف الاجتهادي حق مشروع للأمة المسلمة، فلدينا مقومات الاجتهاد، وعلينا واجب التجديد، ومن شرط وجودنا أن نتميز عن غيرنا من الهويات الثقافية، وحقنا في الاختلاف يجد مبرره أيضا في عقلانية الغرب ذاته التي ما فتأت ترجع على نفسها ما بين فترة وأخرى، وبقسوة، فتحطم كثيراً من الأصنام، التي يعاد ترميمها من جديد، ومن ذلك صنم العلمية المرتبط بالجمال السياسي، فمع الإبداع الواضح في جانب الأدوات إلا أنه في مستوى الجوهر ما زال في غمامة حقيقية، صحيح أن المجال السياسي قد رمي في فضاء العقلانية والعلمية بعد نجاح العلمانية، ولكن هذه العقلانية المفصولة عن الغيب أصبحت فقيرة في إضفاء معنى على الحياة، ومن هنا جاء الحديث عن عقلانية أداتية متقدمة من قبل المدرسة النقدية الألمانية المشهورة، وظهرت البحوث عن الأسطورة والسياسة كما في كتاب الألماني أرنست كاسيرر (الدولة والأسطورة)، يقول: (ولقد بين لنا الظهور المفاجئ للأساطير السياسية في القرن العشرين أن آمال كونت وتلاميذه وأنصاره كانت سابقة لأوانها. فالسياسة ما زالت بعيدة عن أن تصبح

(١) نقد السياسة .. الدولة والدين، برهان غليون، ص ٥، وقد جمع أسئلة شائكة حول هذا المجال: ص ١٢-١٤، ويفرق بين النظرية السياسية والمذهب السياسي: أن النظرية للوصف والمذهب للعمل، المذهب السياسي في الإسلام، صدر الدين القبانجي، ص ١١، وصاحب الكتاب يطرح دراسته من وجهة نظر شيعية مستلهماً أفكار باقر الصدر وتطبيقات الحميني.

(٢) في المسند وصحيح ابن حبان والحاكم وصححه الشيخ الألباني كما في الجامع الصغير وزيادته برقم (٩٢٠٦)، ص ٩٢١.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، ٣٣٥/٥.

علما وضعيا. ناهيك بأن تكون علما حقا. ولست أشك في أن الأجيال القادمة ستنتظر إلى الكثير من مذهبنا السياسية بنفس الشعور الذي يشعر به عالم الفلك الحديث عندما يدرس كتابا في التنجيم.... إننا لم نهد بعد في السياسة إلى أرض راسخة يمكن الاستناد إليها. والظاهر أن لا وجود هنا لنظام كوني واضح المعالم. ونحن مهددون على الدوام بالتردي فجأة في حالة الفوضى القديمة. إننا نبني منشآت شائخة مجيدة، ولكننا ننسى أن نشيد لها أسسا راسخة<sup>(١)</sup>، وهو يرى أنه حتى الفلسفة غير قادرة على القضاء على الأساطير السياسية<sup>(٢)</sup>، وكل ما تستطيع فعله هو أنما تعرفنا بأعدائنا. ومع أنه قديم نسبيا إلا أن شواهد السياسة الديمقراطية المعاصرة ما زالت في هذا المسار، وتظهر كتابات "إدوارد سعيد" و"نعوم تشومسكي" وغيرهما من نقاد الديمقراطية الأمريكية شيئا من هذه الأساطير الحية في أشهر الديمقراطيات المعاصرة.

للأسف فقد تركت أغلب مجالات الحياة للهواة من الكتاب، فضعف فيها التأصيل والاجتهاد، وقد آن الأوان لوضعها موضع عناية واهتمام، فهي من واجبات الوقت، ومن المهم أن تبدأ من الجامعات العلمية، والمراكز البحثية، وتستكتب الطاقات العلمية، وتخصص مواقع في الشبكة تجمع بين الطاقات العلمية، وتوضع الندوات والمؤتمرات لتنمية هذا الجانب.

والنظرية السياسية الإسلامية قد تنطلق من عالم مسلم أو مفكر مسلم، ولكنها بلا شك في حاجة إلى أرضية فكرية وعلمية، وقد يكون من الخطوات الممهدة لميلاد هذه النظرية هو تحرك الأقسام السياسية في الجامعات الإسلامية بكتابات مبتكرة في هذا المجال؛ لعلها تسهم في ميلاد نظرية سياسية إسلامية<sup>(٣)</sup>.

(١) الدولة والأسطورة، ارنست كاسيرر، ص ٣٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(٣) يدخل في المعرفة السياسية مجالات مهمة: النظرية السياسية، النظم السياسية، الأحزاب والرأي العام، العلاقات الدولية، ولمعرفة الفرق بينها ينظر الإسلام والسياسة، حسين فوزي، ص ١٢١.

أعظم شروط تحققها هو قناعة تلة متخصصة بأن الإسلام يحوي ما يشفي في هذا الباب، فما جاء من رب العالمين لا يمكن أن يكون ضعيفا عن معالجة هذه الجوانب المهمة من حياة الناس، وإنك لتألم وأنت ترى من ينصرف عنه ويذهب إلى جهود البشر، وربما يكون ذلك عن غفلة، فيلتهمها ويشر بها، وكأنه يقول الطريق ليس في الإسلام بل في إنتاج البشر.

إن التجارب الإسلامية البارزة في التعليم والاقتصاد وأحيانا في السياسة، في دول أو أحزاب أو مجموعات أو مؤسسات، في العالم الإسلامي، تبشر بخير، فهناك نجاحات متواصلة، وهناك نمو في العقلليات الإسلامية: العلمية والفكرية، وهذه بإذن الله توصل لميلاد الرؤى الإسلامية في المجالات المختلفة: اقتصادية، وسياسية، وعلمية، وفكرية، وأدبية، وفنية، واجتماعية، ومدنية، منبثقة من الهوية ومتفوقة على العصر، أسأل الله عز وجل أن يسر ميلاد هذه النظرية.

والمسلم مقتنع بأنه يملك الحق، وأن معه القول الفصل، والدين الكامل، والشامل، وبهذا يكون ما ينبع منه من علوم ومعارف هو الأكمل والأعظم والأنفع، وهو أفضل ما يقدم للبشرية، ولكن الأمر يحتاج لجهد إسلامي تجديدي اجتهادي، يُخرج لنا من أصولنا الإسلامية مادة نظرية تنافس بها النظريات المختلفة، ونقدم بذلك البديل الحقيقي.

ومما يمهد الطريق للعقل المسلم في شق هذا المسار أن عقلاء المفكرين السياسيين يشعرون بتلك الثغرات الخطيرة المتحذرة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وقد أعلنت الاشتراكية فشلها الذريع من سنوات، وبقيت السياسة الليبرالية متمثلة في الديمقراطية هي الفكرة الرائجة اليوم، ولكنها مع ذلك تعاني من مشكلات، وقد بدأ الفكر المعاصر يتحدث عنها، وقد بدأت نشوة الانتصار على المعسكر الشرقي الاشتراكي بالتراجع، حتى مع بعض المتحمسين لها مثل فوكوياما الذي أعلن انتصار

الديمقراطية الليبرالية في النموذج الأمريكي<sup>(١)</sup>، وجعله خاتمة المسار السياسي البشري، إلا أنه بدأ يتراجع عن بعض مقولاته، فضلاً عن كتابات أخرى تكشف حجم المشكلة. هنا فرصة ثمينة للفكر الإسلامي أن يقدم رؤيته الإسلامية لهذا المجال ونظريته السياسية.

نعم ظهرت كتابات عربية حول المجال الإسلامي، ولكن غلب عليها الانطلاق من رؤية غربية، وانهمكت في اتهام الإسلام وتجربته السياسية التاريخية، وحصرت المخرج في تقليد النموذج الغربي. وعندما نستعرض المكتبة المحسوبة على هذا المجال نجد عدداً كبيراً من الدراسات المشهورة، ومع ما فيها من جهد وجوانب ممتازة، إلا أنها في النهاية تتفق بوعي أو دون وعي مع رؤية "فوكوياما"، القائلة بأن التجربة السياسية الغربية متمثلة في أمريكا هي المخرج الحقيقي والطريق الوحيد، ولم تفتح المجال لإمكانات أخرى، تنبع أساساً من صميم الإسلام، بل بقيت محبوسة في دوامة التقليد للمنتج الغربي مع زعمهم فرارهم من التقليد، وبقيت متأثرة بالفيروس الفكري الذي ولد مع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) لعلّي عبدالرازق، وتحولت مع الزمن إلى مبدأ خطير يدافع عن الفصل بين الإسلام وبين التجربة السياسية الإسلامية، وهذا الأمر سيء للغاية، وجريمة فكرية شنيعة، إذ كيف يُنحَى شرع الله عن مجال مهم مثل المجال السياسي.

## ٢- مجالات الاجتهاد والتجديد:

(١) أهم البدايات الاجتهادية - وهو أشقها - الابتداء بوضع أصولٍ نظرية لهذا المجال، ما "مكونات منهج الانطلاق" في دراسة هذا المجال؟ وليس القصد فقط مسائل الميثودولوجيا وأساليب البحث، وهي بلا شك مهمة، بل القصد ما هو أعمق من ذلك، أي: منهجية النظر والتفكير في هذا المجال، وهذه خطوة ضرورية تساعد الأقسام

(١) ينظر التعريف به مع مسألة تراجعه في ويكيبيديا على الشبكة "فرانسيس فوكوياما".



المتخصصة، وتساعد الباحثين والمفكرين، وتوجه الأمة ممن لهم عناية بهذا المجال، وقليل من يهتم بهذا الجانب، مع أنه مكون حقيقي للنظرية الإسلامية<sup>(١)</sup>. وما خطوات العمل؟ إن خطوات السير هنا ذات أهمية أيضاً، كيف يسير الباحث المسلم في هذا الطريق الوعر؟ ومن الخطوات المقترحة تلك التي وضعها د. هشام جعفر في دائرتين:

(الأولى: دائرة التأسيس أو ما يمكن أن يطلق عليه "الإطار الضابط" الذي يبحث أساساً في علاقة "المصلحة والنص". الثانية: دائرة الحركة والممارسة، ويبحث أساساً في "المصلحة والاجتهاد" مما يدخل في باب المصالح المرسله ومن متعلقاتها البحث في علاقة السياسة بالمصلحة والحاكمة)<sup>(٢)</sup>.

(٢) موقفنا الاجتهادي يقوم على اكتشاف خصائص المجال في التصور الإسلامي، والخصائص هي التي تكشف سرّ تميّز المجال السياسي في الإسلام، وعناصر اختلافه عن

(١) من الكتب المهمة كتاب "العقيدة والسياسة .. معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية" لوي صافي، الفصل الأول: المنهجية العلمية والتتظير السياسي، ص ٢١؛ نظرية الإسلام السياسية، أبو الأعلى المودودي، ص ٢٦ وما بعدها؛ السياسة الشرعية، د. سعد مطر العتيبي، ويعدّ المؤلف من المتخصصين في هذا المجال؛ السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقها المعاصرة، د. فؤاد عبدالنعم، الفصل الأول كاملاً؛ المدخل إلى السياسة الشرعية، عبدالعال أحمد عطوة؛ النظريات السياسية الإسلامية، د. محمد الريس، ص ٩٠. ويتميز الكتاب بمناقشاته المتنوعة للمستشرقين، فوقت ظهوره كان وقت اشتهاار الثقافة الاستشراقية في بيئتنا الإسلامية؛ نظريات التنمية السياسية المعاصرة .. دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، نصر محمد عارف؛ في السياسة الشرعية، د. عبدالله النفيسي؛ دولة الإسلام في القرن الحادي والعشرين، م. محمد صالح البدراي وهو مرتبط بكتاب محمد الريس؛ من فقه الدولة في الإسلام، د. يوسف القرضاوي؛ النظام السياسي في الإسلام، د. عبدالعزيز عزت خياط، الباب الأول كاملاً ص ٣١؛ كما أن كتاب: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، د. التيجاني عبدالقادر حامد، يُعدّ جهداً مميّزاً في هذا المجال يستحق التأمّل؛ الواقعة السياسية للدكتور ملحم قربان يجمع الكثير من الأدوات والمفاهيم حول المجال السياسي؛ المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية، د. محمد يسري، الفصل الثاني، ص ١٤.

(٢) الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية، هشام جعفر، ص ١٧٨ وقد فصلها في الصفحات اللاحقة، وبما أن المجال السياسي يرتبط بمصالح الخلق، فلا بد من تأسيس هذه المصلحة على النص، وبما أن الواقع معروف بالمتغيرات، فهي في حاجة لاجتهاد.

تصورات الأمم الأخرى، وعلى تحديد أصوله<sup>(١)</sup>. ويقوم على تحديد الثوابت، والتفريق بينها وبين المتغيرات، والتجاوب مع مستجدات العصر بشكل إيجابي؛ لأن الاجتهاد كما أنه ينبني على أصول وثوابت فهو يتفاعل مع المكتشفات والمبتكرات البشرية، وينطلق من واقع قريب وبعيد، ويرسم صورته المتغيرة المناسبة للمرحلة في ضوء ثوابته. وهذه الطريقة العلمية في التفكير تصرف الجهد في المجال والحكومة بدل التفكير في الحاكم، وفي صورة النظام وعناصره ومكوناته وطريقة عمله بدل الانشغال

(١) وهذه المسألة جوهرية في الاجتهاد الإسلامي وهنا تكمن النظرات الدقيقة وما يظهر الوعي بالمجال، مثل التأصيل الذي ذكره شيخ الإسلام في كتابه "السياسة الشرعية" فهو جوهرى فعلاً ولا يمكن لمن يقرأه إلا ويعترف بجوهرية في السياسة الشرعية... ومن الجهود الإسلامية كتابة ابن خلدون في مقدمته، وهناك كتابات معاصرة كثيرة، ولكن قد يكون في بعضها تسرع، مثل كلام حسين فوزي الذي أعادها لثلاثة: المساواة والإخاء الإسلامي والمسئولية والواجب، ينظر الإسلام والسياسة، ص ٧٨، ولفهمي هويدي تفصيل أوسع، سيع مواصفات للدولة في التصور الإسلامي، الإسلام والديمقراطية، ص ١٠٣، وعلى آيتين مجموعتين في العدل، ص ١١٤؛ ووضعها حاكم المطيري في تسعة مبادئ، الحرية أو الطوفان، ص ٧؛ وجعلها د. صبحي سعيد ثلاثة: العدل والحرية والشورى، ينظر الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، ص ٩٠؛ وجعلها د. حسن بسيوني في ثلاثة: دين ودولة، دولة قانون، فرد وجماعة، الدولة ونظام الحكم في الإسلام، ص ٣١؛ العقيدة والسياسة .. معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، لؤي صافي، ص ١٤٢ في أربعة أسس: "القرار حق للأمة، والشورى، ولادة الأمر، قانون شرعي"؛ الخلافة والملك، أبو الأعلى المودودي، تعاليم القرآن السياسية ص ٩ وما بعدها، خصائص الدولة الإسلامية ص ٣٣ وما بعدها، ومبادئ الحكم في الإسلام ص ٣٧ وما بعدها، وتعدّ كتابات المودودي من أوائل الكتابات الحديثة في هذا المجال؛ وفي: النظريات السياسية الإسلامية، د. محمد الرئيس، ص ٣٨٢ ثلاث: العدل وما ينتج عنه من مساواة، الشورى، مسئولية الحاكم؛ وجعلها د. عبد الحميد الأنصاري خمسة: (المساواة والعدل والشورى والحرية والمسئولية) في كتابه: نظام الحكم في الإسلام، ص ١٧؛ وهي أربعة عند د. عبد الرحمن خليفة: الشورى والعدل والبيعة والثبات والمرونة، في كتابه: في علم السياسة الإسلامي؛ وفي: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، د. التيجاني عبدالقادر حامد، أربع خصائص للدولة الإسلامية: التوحيد والتحرر، دولة للناس، دولة قانون، غير ثيوقراطية، ص ١١١؛ وتقوم الديمقراطية الإسلامية عند العقاد على أربعة أسس: المسئولية الفردية، عموم الحقوق، وجوب الشورى، التضامن، الديمقراطية في الإسلام، ص ٢٩؛ وقد وضعها الصاوي في: السيادة للشرع، السلطة للأمة، سيادة القضاء، صيانة الحقوق والحريات العامة، الحسبة، الشورى، ينظر التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، الصاوي، ص ٢٩-٣٧؛ وقد ظهرت كتب حول "نظام الحكم في الإسلام"، ويغلب عليها أنما كتب مدرسية وذات صورة تكرارية ولم تحظ بتدقيق كافي، وقد جمعت عدداً منها، وبعد القراءة وجدت عدم مناسبتها لهذا الباب باستثناء كتاب د. عبد الحميد الأنصاري الذي تميز كتابه "نظام الحكم في الإسلام" في هذا الباب.

بالشخص<sup>(١)</sup>.

(٣) كل عملية اجتهادية تتطلب العودة لمصدر الدين، الكتاب والسنة والتطبيق النبوي وتطبيق الخلفاء الراشدين، ومما لا شك فيه أن النبي ﷺ قد كَوّن دولة، وهذه الدولة التي أقامها -ومن بعده خلفائه- هي المصدر الأساسي لوزن المستجدات وتأسيس النظريات والاجتهادات، وسنجد فيها معالم الدولة من تشريع وقضاء وتنفيذ<sup>(٢)</sup>، ومن المهم هنا ذكر الفروق بين النظام الإسلامي والنظام الشيوعي<sup>(٣)</sup>، فهناك خلط يوصل لنتائج سيئة لا تمت للنظام الإسلامي بصلة، أيضاً لابد من تفريق بين النظرية السياسية الإسلامية وبين التجربة التاريخية الإسلامية، فقد يعتري التجارب الإسلامية النقص، ولكن النموذج الإسلامي يبقى النموذج الذي يتطلع له المسلمون ويحاولون الوصول إليه، وهذا واضح حتى في إبداع البشر، فإن الديمقراطية قد ظهرت قديماً، وطُبقت في فترات قصيرة، ثم اختفت مئات السنين، حتى جاء العصر الحديث، وأعيد تطبيقها بعد تطويرها، فمن باب أولى النظام الإسلامي، فإن فشلت الكثير من التجارب الإسلامية في الوصول به إلى متناه فلا يعني تركه، بل يجب بذل الجهد في استعادته وتطبيقه.

(٤) جانب السياسة الشرعية هدفها العميق ربط الناس بأصل عقيدتهم وهو الإيمان بالله، إننا هنا نبحث عن الروح التي يجب إحيائها في جسد المجال السياسي، يقول ابن تيمية: (أصل ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك،

(١) ينظر السلطة في الإسلام.. عبد الجواد ياسين، ص ٢١.

(٢) ينظر السلطات الثلاث في الإسلام - التشريع والقضاء والتنفيذ، عبد الوهاب خلاف، ص ٥-٧٩.

(٣) السياسة في الفكر الإسلامي، د. أحمد شلي، ص ١٤٣ وما بعدها، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، صلاح الصاوي، ص ٣١، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة، د. جمال أحمد المراكبي، ص ٢٣ وما بعدها، وبعض الكتاب عطل الإسلام في هذا المجال بحجة تنزيهه عن الشيوعية كما فعل د. محمود إسماعيل في كتابه: الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، ينظر ص ٧٣ وما بعدها، ص ١٥٥.

وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون<sup>(١)</sup>. هنا تأتي مسألة الحاكمية بمفهومها الواسع بما تقتضيه من الاستسلام لله، والتسليم له، والرضا بأمره والقبول لما يأتي منه، قال الله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [النساء: ٦٥]، وهذا المصطلح قد ظلم كثيراً، وأصبح موطن أقوال متناقضة، وغالبا ما تكون بغير علم أو بهوى. ولا بد للنظرية الإسلامية من استيعاب هذا المفهوم، وبيان جوهريته في النظام الإسلامي: السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأنظمة، وبيان الأخطاء المرتبطة بالتصورات الناقصة لهذا المفهوم<sup>(٢)</sup>.

(٥) تُعد الأحزاب مسألة مهمة في الديمقراطية والمجال السياسي الحديث، فالنجاح يقتضي تقبل وجود أحزاب أو تجمعات تتنافس في خدمة المجتمع الذي هي فيه<sup>(٣)</sup>. ومما له صلة بهذه التعددية مفهوم المعارضة وما يذكر من شأن دورها في تطور المجال السياسي، فمن مسلمات الديمقراطية الاعتراف بالتعددية وبالمعارضة والأحزاب، واعتبارها شرطاً لنجاح الديمقراطية، وهذا مما يحتاج لدراسة متأنية في ضوء مفهوم "الجماعة" الوارد في النصوص الشرعية وأمثاله من المفاهيم الإسلامية، وكيف تُفسر

(١) الحسبة لابن تيمية، ص ١.

(٢) تاريخ الحكم في الإسلام، د. محمود عكاشة، ففيه تفصيل جيد لعلاقة المفهوم بالنظام السياسي، الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، عبدالعزيز كامل، الحكم بما أنزل الله...، عبدالرحمن المحمود.

(٣) هناك دراسة مميزة للشيخ صلاح الصاوي بعنوان: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، ينظر ص ٤١ إلى نهاية الكتاب، وينظر الأحزاب السياسية في العالم الثالث/ د. أسامة الغزالي، الفصل الأول منه: ص ٢٣، والفصل الثاني منه: ص ٧٥، الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، ص ١٥٠، التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، يوسف القحطاني، التعددية .. أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع، د. طه جابر العلواني، وهناك بحوث تحتاج لتأمل من جهة حضور الجانب الاستشراقي فيها بشكل أو آخر ومع ذلك تحوي مادة خصبة مثل: الاتجاهات الحزبية في الإسلام منذ عهد الرسول حتى عصر بني أمية، فاطمة جمعة، والحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية، د. رياض عيسى، وحول مفهوم الأحزاب السياسية ينظر المادة المميزة في الموسوعة العربية العالمية عن (الأحزاب السياسية) و(الأحزاب السياسية العربية).

المعارضة كعنصر إيجابي في حماية المجال السياسي من الاضطراب وقوة توازن ضرورية دون أن تكون عبئاً على السلطة، وكيف يجمع بين واجب الاتباع وواجب الاجتماع<sup>(١)</sup>، وقد نجد كتابات إسلامية متهورة في دراستها للتاريخ الإسلامي، وتحويل الفرق إلى نماذج للتعددية ولأحزاب معارضة مشروعة، دون تفريق بين أحزاب مُفرّغة من الآيدولوجيا كما هو في الأحزاب السياسية وبين تلك التي تسير وفق آيدولوجيا ومعتقدات<sup>(٢)</sup>. كما أن جوهرية الأخوة الإسلامية والتأليف بين المسلمين ذات بعد مركزي في السياسة الشرعية<sup>(٣)</sup> والنظرية السياسية الإسلامية.

(٦) ومن مسائل الاجتهاد المهمة دور النساء في المجال السياسي والشأن العام وعلاقة ذلك بالديمقراطية، وبخاصة مع دعوات محمومة يقودها دعاة الفكر النسوي المتطرف؛ تهدف إلى إلغاء أي إشارة للجنس، كونه السبب في تذكير الحياة العامة وتهميش المرأة<sup>(٤)</sup>، فما لم تخرج دراسات مُحكّمة فسوف يكون الباب مفتوحاً لمقولات مضطربة. تقدم الديمقراطية نفسها سنداً للمرأة ضدّ التهميش، وترغم قدرتها على إعادة ترتيب الأدوار في المجتمعات الحديثة، فكيف يخرج الفكر الإسلامي برؤية تُبين زيف تلك الدعاوى، وفي نفس الوقت تحفظ للمرأة دورها المكرم.

(٧) ومن مسائل الاجتهاد: البحث العميق في مفهوم الحرية والحريات، وهو أوسع الأبواب نقاشاً في الكتابات المعاصرة: إسلامية ومتغربة، ومع ذلك فالباب يحتاج

(١) ينظر المعارضة والسلطة.. عبدالإله بلقزيز وآخرون، ص ١١.

(٢) من الجهود البارزة: المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، د. جابر قميحة، وينظر الثوابت والمتغيرات... د. صلاح الصاوي، ص ٢٤٦.

(٣) ينظر السياسة الشرعية، عبدالرحمن السعدي، ص ٩، وهذا المؤلف رغم صغر حجمه إلا أنه غزير المعاني في استنباط معاني السياسة الشرعية من النصوص القرآنية.

(٤) ينظر ما الديمقراطية؟ آلان تورين، ص ٢٣٤، وهناك رسالة علمية بعنوان: المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، مجيد محمود.

مشاركة العلماء لطائفة المفكرين<sup>(١)</sup>، ومما يدخل في هذا الجانب مفهوم (حقوق الإنسان)، فهو مفهوم يرتبط بمجال السياسة والديمقراطية ارتباطاً كبيراً، وهو مفهوم عظيم لا ينبغي التهاون في التعامل معه، ويجب أن يكون للفكر الإسلامي دوراً ريادياً في تحريره<sup>(٢)</sup>.

(٨) ومن مجالات الاجتهاد الإسلامي: تحليل مواقف المسلمين من التاريخ السياسي زمن الصحابة رضي الله عنهم، وبخاصة الأحداث السياسية بعد الفتنة، وما ينسب لمعاوية رضي الله عنه فيما بعد من اتهامات، والأحداث التي وقعت للحسن والحسين رضي الله عنهما، ومواقف العلماء اللاحقة، وفق منهجية إسلامية رصينة؛ لأننا لا نجد كتاباً عن السياسة في الإسلام إلا ويغلط في هذا الجانب، ويردد كتابات المستشرقين، وكتابات أهل البدع والأهواء، فدعاة الديمقراطية يؤصلون لفكرهم من خلال دراستهم لهذه المرحلة وفي نفس الوقت ترى طائفة أخرى أن سبب تخلفنا الديمقراطي يرجع لهذه الفترة. فواجب المرحلة، يفرض كتابة إسلامية توضح تلك المناطق الغامضة، بأسلوب مقنع لطالب الحقيقة، أما أهل الأهواء فلا سبيل لإقناعهم ولو بألف دليل، ومما يؤسف

(١) لراشد الغنوشي تجربة بحثية مهمة مع اختلاف الباحث معه في عدد من القضايا (الحرريات العامة في الدولة الإسلامية)، وكذا حاكم المطوي في كتابه: الحرية أو الطوفان، وينظر: الإسلام والدولة الحديثة، د. عبدالوهاب الأندي، ص ١٦٧، الإسلام ومفهوم الحرية، حورية الخطيب، ص ٧٧، الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، ص ١٤٠، ويُعد كتاب: الحرريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام .. دراسة مقارنة للدكتور "عبدالحكيم حسن" موسوعة وهو يقع في أكثر من ٧٠٠ صفحة، الحرية السياسية في الإسلام، د. أحمد الفنجري ويُعد من أوائل الكتب في دراسة هذا المفهوم وعلاقته بالديمقراطية، حق الحرية في العالم، أ.د. وهبة الزحيلي، الدولة ونظام الحكم في الإسلام، د. حسن بسيوني، ص ١٠٧-١٧٤، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد مفتي، ص ٥٥.

(٢) توجد محاضرة تأصيلية للشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية بالسعودية على هذا الرابط:

<http://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=audioinfo&audioid=895>، وينظر الإسلام وحقوق

الإنسان، د. محمد عمارة، فهو مرتبط بالمجال السياسي، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، سعيد زيداني، في كتاب: حول الخيار الديمقراطي .. دراسات نقدية، برهان غليون وآخرون، ص ١٧١.

له أن هذه الأغلاط يكررها حتى بعض الكتاب الإسلاميين<sup>(١)</sup>.

(٩) لا بد من دراسات تجديدية في موضوع الشورى، وسبل تعميقها في حياتنا بجميع مجالاتها، فهي قيمة إسلامية مهمة، وجوهرية في المجال السياسي فضلاً عن بقية مجالات الحياة، وتأتي أهميتها هنا أن الكثير من الدراسات حول الديمقراطية تأتي على مفهوم الشورى بالحديث، بل لا تجد دراسة عن الديمقراطية إلا ولمست بصورة أو أخرى موضوع الشورى، كما أن بعض الدراسات العربية تقلل من مكانة هذا المفهوم في الفكر الإسلامي<sup>(٢)</sup>.

(١٠) ويحظى مفهوم المجتمع المدني بدعاية كبيرة في ضوء الاهتمام العالمي بالديمقراطية، وتنوعت الدراسات حوله، ويشهد الحديث عند جمعه بالديمقراطية والإسلام، فهذا الثلاثي يتعقد كثيراً، ويتحول لبؤرة إشكال تحتاج لدراسات متأنية، وحسب كلام "أحمد حسين" فقد ظهر الاعتناء بهذا المفهوم مع الموجة الثالثة للديمقراطية<sup>(٣)</sup>، وهو يذكر عن الدراسات العربية حول هذا المفهوم (سيطرة هاجس

(١) من أوائل الكتابات المعاصرة كتاب طه حسين "الفتنة الكبرى" بجزئيه (عثمان)، و(علي وبنود)، وقد يكون له أثر في توجيه الكتابات توجيهاً سلبياً في هذه المرحلة، ثم تعاقبت الكتب، ومنها: الفتنة .. جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، د. هشام جعيط، ويلحظ على الكتاب ضغط المادة الاستشراقية عليه فيكون مثلاً بارزاً للمرجعية الاستشراقية في صورتها العربية، وأما الكتابات الإسلامية فتوجد كتابات مختلفة، وقد يكون الأقرب لمجالنا الابتداء بهذه الكتب: حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركة الجمل وصفين وقضية التحكيم، د. علي محمد الصلابي، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، د. محمد أمحزون، في مجلدين، الخلافات السياسية بين الصحابة...، محمد الشنقيطي. أما عند إرادة التعمق فلا بد من قراءة متأنية ومركزة في كتاب منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) ومنهم على سبيل المثال د. عبد الإله بلقزيز في كتابه: الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ص ١٧٠، فهو يرى أنها أيديولوجيا معاصرة دون سند تاريخي علمي متراكم. ومراجع هذا الموضوع كثيرة للغاية، فلم تذكر، وقد يكون من المهم التأليف في أبواب التربية على الشورى.

(٣) الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، أحمد حسين، ص ٢٠، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، د. أحمد الصبيحي، ورغم خدمته المميزه للمصطلح إلا أنه استبعد النظر في الجهد الإسلامي، وينظر المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، د. متروك الفالح، ص ٢٦.

العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية) عليها<sup>(١)</sup>، وهذا الاعتناء يأخذ عند البعض منحى تخويف المسلمين من سيطرة الجماعات الإسلامية على هذا الفضاء المدني، وهناك دراسات من نوع آخر لهذا المفهوم، تربطه بأصوله الفكرية أكثر من ربطه بالديمقراطية، وقد تفتح الطريق لنقاش أعمق تفرق بين مستويات مختلفة لهذا المفهوم، منها المقبول ومنها المرفوض<sup>(٢)</sup>.

(١١) ومن المسائل التي يساء للإسلام بسببها: التصور الإسلامي لمفهوم الطاعة، وهو مبدأ لا تظهر صورته الإسلامية إلا بعرضه كاملاً، أما أولئك الذين يأخذون جانباً منه ويهملون الآخر، فهم يسيئون للتصور الإسلامي، ولا شك أن المفهوم قد وقع تحت طائلة التمهيط مع بروز مفاهيم الحقوق والحريات والديمقراطيات، ومن هنا وجب دراسته في ضوء هذه المتغيرات لإبداء الجواب عليها، فنصوص الأمر بالطاعة واضحة وجليّة، وهي أصل إسلامي صريح في هذا المجال، ولكن يعدّ تقييد هذا المجال في الصورة الإسلامية الأوّل من نوعه في التاريخ البشري، فهو مقيد بعدم الأمر بالمعصية، فمخالفة القانون الإسلامي غير مقبولة، وإلا لاختل النظام الإسلامي، بينما السياسات البشرية كانت تقوم على الطاعة العمياء، فعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)<sup>(٣)</sup>، ولذلك جاء التقييد القرآني لمن وقعوا في هذه الطاعة العمياء، ووصف المطيعين بمن يتخذ المطاع أرباباً، قال تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) [التوبة: ٣١]، وفي المقابل فالطاعة للحاكم الشرعي واجبة في العسر واليسر والمنشط والمكره في المعروف، ومما يقابلها في البلدان

(١) نفس المرجع، أحمد حسين، ص ٢٣.

(٢) للكاتب الإسلامي إبراهيم السكران بحث مشهور على الشبكة أثار الكثير من النقاش بعنوان: مآلات الخطاب المدني، مُركّزاً على المحتوى الفكري في هذا المفهوم، ويأخذ د. حسنين إبراهيم بهذا التعريف: (شبكة التنظيمات

الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة) ينظر: النظم السياسية العربية، ص ١٥٩.

(٣) متفق عليه، البخاري (٧١٤٤)، مسلم (٤٨٦٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.



الديمقراطية مفهوم الالتزام بالنظام الذي يتخذ صوراً من الاحترام والتعظيم عند الكثير منهم، وأصبحت سمة غالبية لتلك المجتمعات، ولمفكر فرنسي عقب الثورة الفرنسية مقولة: (الطاعة أول فضيلة سياسية)<sup>(١)</sup>.

يبقى الحديث في النهاية عن المسئول عن الاجتهاد والتجديد في هذا المجال، وهنا تظهر العلاقة الضعيفة بين العلماء وبين المجال الفكري السياسي، فهناك زهد من الكتابة في هذا المجال، بينما قد يكتب في مجالات كتب فيها الغير كثيراً<sup>(٢)</sup>، وهناك العلاقة الملتبسة بين العلماء والسياسة وأهل السياسة، وقد أصبحت النصيحة تهمه لمواقفهم السلبية من تجديد هذا المجال، وحسب تعبير د. أواميل: (فغالبيتهم ركنت إلى مفهوم النصيحة)<sup>(٣)</sup>. وقد نجد تفسيراً تاريخياً لمثل هذا السكوت: فمعلوم أن الدولة الإسلامية قد تعرضت لتهديدات خطيرة: المغول والصليبيون وانحيار الأندلس، هذه التهديدات فرضت القبول بأي نظام مهما كانت مساوئه<sup>(٤)</sup>، فهي مسألة وجود. ولكن الواجب اليوم يفرض الكتابة المتخصصة، وبخاصة مع ظهور كليات متخصصة، وأقسام متخصصة، ونشاطات إسلامية، فما لم توجد كتابات تجديدية قد يقع الانحراف بمسار هذا المجال.

\* \* \*

(١) الفكر السياسي الحديث، د. فايز أبو جابر، ص ١٤٠.

(٢) المقصد هنا أن الكتابة لم تكن في حجم أهمية الموضوع، كما أن الممارسات القائمة لم يصاحبها ما يكفي من التنظير، وإلا فهناك جهود لا يصح إغفالها، وهناك كتاب مميز في رصد الجهود الحديثة في الفكر السياسي لمحمد أبو رمان واسمه: الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي.

(٣) السلطة الثقافية والسلطة السياسية، ص ١٥.

(٤) ينظر الإسلام: الأخلاق والسياسة، محمد أركون، ص ٥١، وص ١٣٧.

## الخاتمة

وفي ختام البحث أقف مع أبرز النتائج، وهي:

- يعدّ المجال السياسي - بمكوناته القديمة والحديثة ومنها الديمقراطية - من المجالات المهمة التي ينبغي الاعتناء بها في الدراسات العلمية والفكرية، وبخاصة مع اتساع دائرة المشاركة في كل بلاد العالم.
- يعاني المجال السياسي من نقص في جانب الدراسات الإسلامية، وتكشف بعض المتغيرات الثغرات الموجودة في هذا المجال، ومن الأمثلة على ذلك أن المكتبة السياسية الإسلامية المعاصرة كانت فقيرة من الكتابات حول أدوات التعبير، مثل المظاهرات والاعتصامات وغيرها وبيان حكمها في الإسلام.
- ليست الأفكار الحديثة المشهورة في المجالات المختلفة أفكاراً آمنة بإطلاق، ومن الأمثلة على ذلك فكرة الديمقراطية، فهي تعيش في بيئة متكاملة، ومن هنا تظهر أهمية المنهجية التحليلية لمثل هذه الأفكار.
- التحليل وفق المستويات الثلاثة: "الأصول والمجال والتطبيقات" مفيد في استيعاب الفكرة المدروسة من كل جهاتها، وهذا يعين في اتخاذ المواقف المناسبة، وهذا الجهد المقترح يبين أهمية التحليل وحاجتنا لتنويع الأدوات.
- يظهر عظم هذا المجال إسلامياً من قوة النصوص فيه، وقد أُستعرض بعضها في البحث، فهي قوية في باهما، وتبين بما لا يدع مجالاً لأي التباس بأهمية المجال وأهمية وضعها مرجعية لانطلاقتنا الفكرية.
- قد يلتبس الأمر عند البعض من خلال المقارنات، فيُقال إن ما ذُكر من نصوص الوحي حول أصول سياسية مختلفة ما هو إلا تلبيس للفكرة الديمقراطية بلباس إسلامي، والأمر ليس كذلك، فمحاسن التجارب السياسية البشرية نقارنها بما ذكر في نصوص الإسلام، وهذه المقارنة إنما هي لبيان أهمية

- المرجعية الإسلامية، وأنها ليست قاصرة في هذه الجوانب المهمة.
- وجود "نظرية إسلامية سياسية" أصبح اليوم ضرورة، وبخاصة بعد اتهام الإسلام من جهة بفقره في هذا الجانب، ووجود ثغرات قاتلة في النظم الوضعية البشرية، ووجود مجالات علمية ينقصها الغطاء النظري.

\* \* \*

### المراجع

- ١- الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية.. رؤية معرفية، هشام أحمد جعفر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا. ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٢- الاتجاهات الحزبية في الإسلام منذ عهد الرسول ﷺ حتى عصر بني أمية، فاطمة جمعة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، دون بيانات الطبعة.
- ٣- الأحزاب السياسية في العالم الثالث، د. أسامة الغزالي، دار المعرفة الكويتية (١١٧)، سبتمبر ١٩٨٧م.
- ٤- الأخلاق والسياسة .. دراسة في فلسفة الحكم، د. إمام عبدالفتاح، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٥- الأخلاق والسياسة، ريمون بولان، ترجمة د. عادل العواء، طلاس للنشر، دمشق، سوريا، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٦- الاستبداد الديمقراطي، د. عصمت سيف الدولة، دار الكلمة للنشر، ١٩٨١م، دون بيانات أخرى.
- ٧- الأسس الفلسفية للعلمانية، عادل ضاهر، الساقى، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٨- الإسلام .. الدولة والمجتمع، سامي زبيدة، المدى، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٥م.
- ٩- الإسلام .. هل يقدم للعالم نظرية للحكم، جبران شامية، دار الأبحاث، لبنان، دون بيانات أخرى.
- ١٠- الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، د. محمود إسماعيل، الشراع العربي، الكويت، ط١، ١٩٩٣م.
- ١١- الإسلام السياسي والمعركة القادمة، د. مصطفى محمود، كتاب أخبار اليوم

- المصرية، دون بيانات أخرى.
- ١٢- الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، خليل عبدالكريم، سينا، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٥م.
- ١٣- الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٤- الإسلام والدولة الحديثة، د. عبدالوهاب الأفندي، دارالحكمة، لندن، دون بيانات أخرى.
- ١٥- الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١٦- الإسلام والسياسة .. بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الحكم في الإسلام، د. حسن النجار، دون بيانات أخرى.
- ١٧- الإسلام وحقوق الإنسان، د. محمد عمارة، عالم المعرفة، الكويت، طبعة ١٩٨٥م.
- ١٨- الإسلام وفلسفة الحكم، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ١٩- الإسلام ومفهوم الحرية، حورية يونس الخطيب، الملتقى للنشر، قبرص، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٠- الإسلام: الأخلاق والسياسة، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت، لبنان، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٠م.
- ٢١- الإسلامي السياسي والحداثة، إبراهيم أعراب، أفريقيا الشرق، بيروت والدار البيضاء، طبعة سنة ٢٠٠٠م.
- ٢٢- الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، محمد أبو رمان، الشبكة العربية،

- بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- ٢٣- أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، د. التيجاني عبدالقادر حامد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، البشير، عمان الأردن، ط١، ١٤١٦هـ.
- ٢٤- أصول المعارضة السياسية في الإسلام، عبود العسكر، دار النمير، دمشق، سوريا، طبعة ١٩٩٧م.
- ٢٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت، دون بيانات أخرى.
- ٢٦- الإعلام والمشاركات السياسية للمرأة، د. عادل عبدالغفار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دون بيانات أخرى.
- ٢٧- الانتقاد والاعتقاد، بول ريكور، ترجمة حسن العمراني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٨- أولية العقل .. نقد أطروحات الإسلام السياسي، عادل ضاهر، أمواج، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٩- بيان من أجل الديمقراطية، برهان غليون، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٦م.
- ٣٠- بين الدين والسياسة .. الإسلاميون في البرلمانات العربية، ناثان ج. براون، عمرو حمزاوي، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- ٣١- تاريخ الحكم في الإسلام، د. محمود عكاشة، المختار، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ٣٢- تحقيق موقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، د. محمد أمحزون، طيبة والكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٣٣- التعددية .. أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع، د. طه جابر

- العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٣٤- التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، صلاح الصاوي، دار الإعلام الدولي، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٣٥- التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، يوسف محمد القحطاني، التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- ٣٦- تفسير ابن كثير، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، بعناية محمد أنس الحزن، الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٣٧- تفكيك الديمقراطية، د. رفيق حبيب، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٣٨- التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، د. حيدر إبراهيم علي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٣٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن السعدي، تحقيق عبدالرحمن اللويحق، الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٤٠- الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، د. صلاح الصاوي، المنتدى الإسلامي، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٤١- جامع المسائل لابن تيمية، تحقيق عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٤٢- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبدالله القرطبي، الكتب المصرية، ط ٢، دون بيانات أخرى.
- ٤٣- الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، أحمد حسين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٤٤- الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، د. صبحي سعيد، الناشر دار

- الفكر العربي، طبعة ١٩٨٥م.
- ٤٥- الحريات العامة في الدولة الإسلامية، راشد الغنوشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- ٤٦- الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام .. دراسة مقارنة، عبدالحكيم حسن، دار الفكر العربي، طبعة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٧- الحرية السياسية في الإسلام، د. أحمد الفنجري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٨- الحرية أو الطوفان .. دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحل التاريخ، د. حاكم المطيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، طبعة ٢٠٠٣م.
- ٤٩- الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية، د. رياض عيسى، دون بيانات عن الدار، ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٥٠- الحسبة لابن تيمية، وهي ضمن مجموع الفتاوى: ٦١/٢٨، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة ١٤١٢هـ.
- ٥١- الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٥٢- حق الحرية في العالم، أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٤، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٥٣- حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين وقضية التحكيم، د. علي الصلابي، المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٥٤- الحكم بما أنزل الله: أحواله ومجالاته، د. عبدالرحمن المحمود، طيبة الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.



- ٥٥- الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، عبدالعزيز كامل، طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٥٦- حول الخيار الديمقراطي .. دراسات نقدية، برهان غليون وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.
- ٥٧- الخلافات السياسية بين الصحابة .. رسالة في مكانة الأشخاص وقداية المبادئ، محمد الشنقيطي، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- ٥٨- الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة، د. جمال أحمد المراكبي، مطابع ابن تيمية، القاهرة، طبعة ١٤١٤هـ.
- ٥٩- الخلافة الإسلامية، المستشار محمد العشماوي، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٢.
- ٦٠- الخلافة والملك، أبو الأعلى المودودي، القلم، الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ٦١- الخليج العربي والديمقراطية.. نحو رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية، علي الكواري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.
- ٦٢- الدول الفاشلة.. إساءة استعمال السلطة والتعدي على الديمقراطية، نعوم تشومسكي، ترجمة سامي الكعكي، الكتاب العربي، لبنان، طبعة ٢٠٠٧م.
- ٦٣- دولة الإسلام في القرن الحادي والعشرين، م. محمد صالح البدراي، موقع يقظة الفكر، مارس ٢٠١٠م.
- ٦٤- الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة، الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- ٦٥- الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، د. عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

- ٦٦- الدولة والأسطورة، إرنست كاسيرر، ترجمة د. أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٦٧- الدولة ونظام الحكم في الإسلام، د. حسن سيد بسيوني، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٦٨- الديمقراطية .. الموسوعة السياسية للشباب، صبري سعيد، نهضة مصر، طبعة ٢٠٠٧م.
- ٦٩- الديمقراطية أبداً، خالد محمد خالد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- ٧٠- الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، د. عبدالرزاق عيد، الأستاذ محمد عبدالجبار، دار الفكر، دمشق سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٧١- الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد، المكتبة العصرية، بيروت، دون بيانات أخرى.
- ٧٢- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، كتاب جماعي من مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٦م.
- ٧٣- الديمقراطية وحقوق الإنسان، د. محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.
- ٧٤- الديمقراطية، تشارلز تल्ली، ترجمة: محمد طباطبا، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
- ٧٥- الرأسمالية أم الديمقراطية.. خيار القرن الواحد والعشرين، مارك فلوربايه، ترجمة: عاطف المولى، العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٧٦- روح الحداثة، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٧٧- روح الشرائع، مونتسكيو، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، طبعة

١٩٥٣م.

٧٨- السلطات الثلاث في الإسلام - التشريع والقضاء والتنفيذ، عبد الوهاب

خلاف، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧٩- السلطة الثقافية والسلطة السياسية، د. علي أومليل، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٨٠- السلطة في الإسلام .. العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، عبد الجواد

ياسين، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨م.

٨١- سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر

وآخرون، دون بيانات أخرى.

٨٢- سياسة الإسلام بين الرأي والرأي الآخر، د. فضل الله محمد إسماعيل، بستان

المعرفة، مصر، طبعة ٢٠٠٤م.

٨٣- السياسة الشرعية، الشيخ عبدالرحمن السعدي، الوطن، الرياض، ط١،

١٤١٢هـ.

٨٤- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ابن تيمية، تعليق: محمد العثيمين،

مدار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

٨٥- السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة، د. فؤاد

عبدالمنعم أحمد، جدة، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

٨٦- السياسة الشرعية، د. سعد مطر العتيبي، على هذا الرابط:

<http://saaaid.net/Doat/otibi/>.

٨٧- السياسة في الفكر الإسلامي، د. أحمد شليبي، مكتبة النهضة المصرية، مصر،

ط٥، ١٩٨٢م.

٨٨- الشورى في الإسلام، المستشار سعد حبيب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

- بالقاهرة، دون بيانات أخرى.
- ٨٩- الشورى في الكتاب والسنة وعند علماء المسلمين، أ.د. أحمد محمد الصالح، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٩٠- الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي، عبدالرحمن عبدالخالق، دار القلم، الكويت، طبعة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٩١- شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام، د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، الوطن الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٩٢- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- ٩٣- الطاغية .. دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، أ.د. إمام عبدالفتاح، عالم المعرفة الكويتية (١٨٣)، الكويت، مارس ١٩٩٤م.
- ٩٤- طبائع الكواكي في طبائع الاستبداد .. دراسة تحليلية، د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٩٥- طبعة الاستبداد، عبدالرحمن الكواكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٩٣م.
- ٩٦- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٩٧- العقيدة والسياسة .. معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، لؤي صافي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٩٨- عن الديمقراطية الليبرالية .. قضايا ومشاكل، د. حازم البلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٩٩- فتنة الديمقراطية .. مفهوما، حكمها، وقفات مع القائلين بها، المصالح

المتوهمة فيها، الإمام أحمد ولد الكوري الشنقيطي، كتاب موجود على الشبكة.

١٠٠- الفتنة الكبرى .. على وبنوه، طه حسين، المعارف، مصر، ط١٣، دون تاريخ.

١٠١- الفتنة.. جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، د. هشام جعيط، ترجمة خليل أحمد خليل، الطليعة، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٠م.

١٠٢- الفكر السياسي الحديث، د. فايز صالح أبو جابر، دار الجليل، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٠٣- فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، د. عبدالرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بلبنان، مع دار الشروق مصر، ط١، ١٩٩٦م.

١٠٤- الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، د. عبدالوهاب المسيري، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٠٥- في السياسة الشرعية، د. عبدالله النفيسي، دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

١٠٦- في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية .. بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية، د. دولة خنافر، دار المنتخب، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١٠٧- في علم السياسة الإسلامي، د. عبدالرحمن خليفة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، طبعة ١٩٨٩م.

١٠٨- فيض التقدير شرح الجامع الصغير، محمد المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١٠٩- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، الرسالة، بيروت، الريان، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ١١٠- الكواكي وفلسفة الاستبداد، سمير أبو حمدان، دار الكتاب العالمي، بيروت، لبنان، طبعة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١١١- لغة السياسة في الإسلام، برنار لويس، ترجمة: د. ابراهيم شتا، قرطبة، قبرص، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٣م.
- ١١٢- ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية. آلان تورين، ترجمة: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة السورية، سوريا، دمشق، طبعة ٢٠٠٠م.
- ١١٣- ما بعد الحداثة .. دراسة في المشروع الثقافي الغربي، د. باسم علي خريسان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٦م.
- ١١٤- مآلات الخطاب المدني، إبراهيم السكران، موجود على الشبكة.
- ١١٥- مبادئ ومقومات الديمقراطية، أحمد صابر حوحو، مجلة المفكر، تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، العدد الخامس على هذا الرابط: <http://www.univ-biskra.dz/fac/droit/revues/revumofakir/sommaire/R5/smrrmf5.php>
- ١١٦- المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، د. متروك الفالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١١٧- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ١١٨- المدخل إلى السياسة الشرعية، عبدالعال أحمد عطوة، مطبوعات جامعة الإمام، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ١١٩- المذاهب السياسية المعاصرة، علي أدهم، مطبعة المعارف بمصر، دون بيانات أخرى، والكتاب قبل ١٩٤٣م.
- ١٢٠- المذهب السياسي في الإسلام، صدر الدين القبانجي، دار الأضواء، بيروت،

- ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٢١- المرشد إلى الديمقراطية (ألكسي دوتوكفيل - المرشد إلى الديمقراطية)، جوزيف إبستين، ترجمة سمية الشامي، كلمات عربية للنشر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- ١٢٢- مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، د. أحمد شكر الصبيحي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ١٢٣- المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية، د. محمد يسري، بحث موجود على الشبكة.
- ١٢٤- المشاركات السياسية والديمقراطية، أ.د. سامية خضر صالح، مصر، ٢٠٠٥م، موجود على الشبكة.
- ١٢٥- المشاركة في البرلمان والوزارة - عرض ونقد: محمد شاكر الشريف، سلسلة كتاب البيان عن مجلة البيان، دون بيانات أخرى.
- ١٢٦- المصطلحات السياسية، أ.د. توفيق يوسف الواعي، شروق، المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ١٢٧- المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، د. جابر قميحة، دار الجلاء، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م.
- ١٢٨- المعارضة والسلطة في الوطن العربي، عبد الإله بلقزيز وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
- ١٢٩- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ١٣٠- مفهوم الانتخابات الديمقراطية، د. عبدالفتاح ماضي، بحث موجود على الشبكة.

- ١٣١- مفهوم العدل في الإسلام، د. مجيد خلدوري، ترجمة: دار الحصاد، سوريا، دون بيانات أخرى.
- ١٣٢- مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تحقيق: د. علي عبدالواحد وافي، نهضة مصر، القاهرة، دون بيانات أخرى.
- ١٣٣- من فقه الدولة في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، الشروق، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ١٣٤- منهاج الإسلام في الحكم، محمد أسد، ترجمة: منصور محمد ماضي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٧٨م.
- ١٣٥- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤١٩-١٩٩٩.
- ١٣٦- الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، موجود على الشبكة.
- ١٣٧- موقع الأمم المتحدة (الديمقراطية)، موقع على الشبكة:  
<http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/index.shtml>.
- ١٣٨- موقع متابعة الفيس بوك، موقع على الشبكة (socialbakers).
- ١٣٩- موقع ويكيبيديا، موقع على الشبكة: <http://ar.wikipedia.org>
- ١٤٠- مونتسكيو .. السياسة والتاريخ، لوي ألتوسير، المترجم نادر ذكرى، التوير والفارابي، بيروت، لبنان، طبعة ٢٠٠٦م.
- ١٤١- نظام الحكم في الإسلام، د. عبدالحميد الأنصاري، قطري بن الفحاعة، قطر، طبعة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٤٢- نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، د. مصطفى حلمي، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.



- ١٤٣- النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي، د. محمد الجوهري، دار الفكر العربي، مصر، طبعة ١٩٩٣م.
- ١٤٤- النظام السياسي في الإسلام، د. عبدالعزيز عزت خياط، السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ١٤٥- نظريات التنمية السياسية المعاصرة .. دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، مع دار القارئ العربي، القاهرة، دون بيانات أخرى.
- ١٤٦- النظريات السياسية الإسلامية، د. محمد ضياء الدين الرئيس، دار التراث، القاهرة، مصر، ط٧، دون تاريخ.
- ١٤٧- نظرية الإسلام السياسية، أبو الأعلى المودودي، دار الفكر، طبعة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- ١٤٨- نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الحاكمة، د. صلاح الصاوي، طيبة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
- ١٤٩- النظم السياسية العربية .. الاتجاهات الحديثة في دراستها، د. حسين إبراهيم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- ١٥٠- نقد السياسة .. الدولة والدين، برهان غليون، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م.
- ١٥١- نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد أحمد مفتي، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ١٥٢- نهاية التاريخ وخاتمة البشر، فرانسيس فوكوياما، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١٥٣- هذه هي الديمقراطية، الشيخ عبدالرحمن العمر، دار الحلية، السعودية،

الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٥٤- الواقعية السياسية، د. ملحم قربان، المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٥٥- الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، محمود

علي الخطيب، موجود على الشبكة.

\*\*\*

## الفهرس

### المقدمة

١ - مدخل

٢ - ظاهرة الاهتمام بالديمقراطية في البيئة الإسلامية

٣ - أهمية الموضوع ومنهجية بحثه

المبحث الأول: المستويات الثلاثة للأفكار

المطلب الأول: مستوى الأصول

المطلب الثاني: مستوى المجال

١ - تعريفه

أ - الأمن والرزق: (الحياة الطيبة)

ب - الاستبداد والفساد: (الحياة الميتة)

٢ - ماهية الديمقراطية (عناصرها الجوهرية)

أ - الانتخابات

ب - التشريع

المطلب الثالث: مستوى التطبيقات والأدوات

١ - أدوات الإدارة

٢ - أدوات التعبير

٣ - أفق المشاركة

المبحث الثاني: أين دور المفكر الإسلامي؟ (الواقع والمستقبل)

المطلب الأول: الدور النقدي

١ - معنى النقد وضرورته:

٢- مجالات النقد:

٣- ملحوظات حول الدور النقدي

المطلب الثاني: الدور التأصيلي

١- حدود التأصيل

٢- التأويل وأدوات التأصيل

٣- ملحوظات حول الدور التأصيلي

المطلب الثالث: الدور الاجتهادي التجديدي

١- أهمية الدور الاجتهادي التجديدي

٢- مجالات الاجتهاد والتجديد

الخاتمة

المراجع

\*\*\*